الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8ماي 1945

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

قانون حالة الطوارئ

– 3 أفريل 1955م –

من إعداد الطالبتين:

- ندى زيتوني
- آية خليفة

إشراف الأستاذة:

– كوثر هاشمي

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
قرين عبد الكريم	أستاذ محاضر أ	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
كوثر هاشمي	أستاذ محاضر أ	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مشرفا ومقررا
ياسر فركوس	أستاذ محاضر أ	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مناقش

السنة الجامعية: 2021–2022

شكر و عرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

و الصلاة و السلام على النبي المصطفى الذي بلغ الرسالة و أدى الأمانة.

نتقدم بجزيل الشكر الى الأستاذة المشرفة " كوثر هاشمي " التي كانت نعم الموجه بما قدمته لنا من نصائح بخبايا الموضوع بقدم لها أخلص معاني الامتنان و العرفان نظير مجهوداتها و مساعدتها القيمة التي لم تبخل بها من اجل إتمام هذا العمل المتواضع.

و الى كافة أساتذة التاريخ منذ بداية مشوارنا الدراسي الذين كانو لهم الفضل في اختيارنا لهذا التخصص.

اهداء

بعد الحمد و الشكر لله رب العالمين الذي وفقني و يسر دربي في تحقيق كل نجاحاتي.

أهذي ثمرة جهدي الى نبع الحنان مثال الصبر و التضحية و الى التي كانت سندا لي في مشواري الدراسي و التي لم تبخل علي بالنصح و التوجيه و التي كانت تفرح لفرحي و تبكي لبكائي امي الغالية حفظها الله.

و الى الذي علمني الجدية و التفافي في العمل، و ان الحياة بدايتها كفاح و اخرها نجاح، الى سندي و قدري في الحياة الذي تحمل المتاعب ليراني ناجحة واقفة على قدماي،

ابي العزيز الغالي حفظه الله.

و لا أنسا بهذا إخوتي سر سعادتي دون استثناء الذين عشت معهم كل ضحكاتي و أحزاني.

الى نصفي الثاني و شريك حياتي و ملاذي و رفيق دربي زوجي أدامه الله لي و الى ابني الصغير الذي اعتذر منه لتقصير في حقه قليلا براد الدين.

و الى صديقاتي و زميلاتي الذين ساروا معي في درب الدراسة و الى حبيبة قلبي الغالية و بئر أسراري و عشيرة عمري " أية خليفة" التي كانت رفيقتي في انجاز هذه الأطروحة و ختام مشوارنا الدراسي معا " احبك".

الى كل أساتذتي الأعزاء دون استثناء و كل فدر من أفراد عائلي أخوالي أعمامي و أبنائهم دون استثناء.

"ندى"

إهداء

الحمد لله الذي أنار دربنا و سدد خطانا ووفقنا الى هذا، الشكر و الحمد لله ، شكرا يليق بجلالته و عظمته.

اهدي ثمرة جهدي الى سندي الأول بعد الله عزوجل الى من كلله بالهباء و الوقار الى من علمني العطاء بدون انتصار، الى الذي جعل عرقه مدادا لي و اخط به طريقي ، الى الذي كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة.

الى من سخر الله لها الجنة تحت أقدامها و اشترط مرضاته برضاها الى من تحملت من اجلي الكثير من العناء ، الى اليد الطاهرة التي أزالت من أمامي أشواك الطريق، الى التي من أعطتني دفعا لغد أجمل (أمي الحنونة).

الى رفيقا دربي منذ الصغر أختي الكبيرة إلهام و أخي سندي الثاني جمال الذين يرون نجاحي من نجاحهم الذين زرعوا أحلامهم و سقوها بمساندتهم لي طوال مشواري الدراسي أدامهم الله سندا لي في الحياة. الى من كانوا مصباحا متوهجا لهم و بفضل الله كنت على قدر هذه المسؤولية و أتمنى لهم النجاح في دراستهم.

الى شموع الأسرة و رموز البراءة كريم و مصطفى .

الى زوجة أخي أختي التي لم تنجبها أمي.

و إهداء خاص الى خطيبي حسام الذي كان لي سندا و دعما مميزا طيلة انجازي هذا العمل المتواضع.

الى من لاقني بها القدر و جمعني بها محبة فالله صديقتي و أختي " ندى"

الى عائلتي الكريمة و كل أصدقائي و أساتذة قسم التاريخ الذين اعتبرهم عائلتي الثانية.

أية

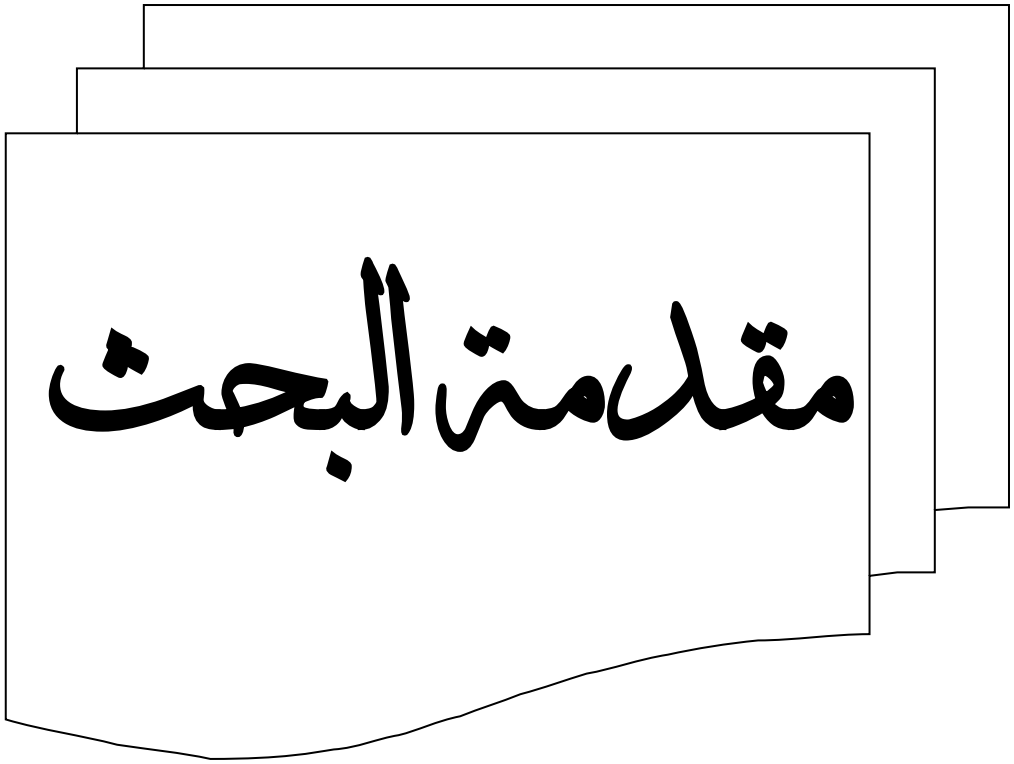
مقدمة البحث

تعتبر الفترة الممتدة من 1954-1958 إحدى أبرز المراحل الحاسمة في تاريخ الجزائر المعاصرة باندلاع الثورة التحريرية الكبرى التي بدأت شق الطريق نحو الهدف الاسمي الاستقلال في الفاتح من نوفمبر عام 1954 وفق منهج رسمه بيان أول نوفمبر الذي نشرته جبهة التحرير الوطني الذي نص على تحقيق السيادة الوطنية و تأسيس الجمهورية الجزائرية ضمن المبادئ الإسلامية، و قد عرفت هذه الفترة أوجه جديدة لسياسة الاستعمارية التي طبقتها حكومة الجمهورية الرابعة منذ اندلاع الثورة تحت مبدأ القمع و القوة كمحاولة لخنق الثورة و تصفيتها على اعتبار الثوار خارجين عن القانون قطاع طرق.

غير ان صمود الثورة و اتساع أهدافها داخليا و خارجيا و تجلى هذا في المخططات و المشاريع و على رأسها الإصلاحات التي انتهجها الحاكم العام جاك سوستال و قد لجأ في مواجهة الثورة لتشريع قانون حالة الطوارئ الذي يعد من اخطر الإجراءات التي طبقتها الإدارة الاستعمارية في مواجهة الثورة التحريرية و طبق فعليا في الجزائر سنة 1955 تقريبا بعد بضعة أشهر من اندلاع الثورة التحريرية.

و لدراسة قانون حالة الطوارئ و محاولة تغطية و رصد مفهوم و أسباب تطبيقه و ردود الفعل حوله، و سنحاول استنادا على مواد علمية تاريخية خاصة بهذا الموضوع على قدر معقول من الموضوعية و الشمولية.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد كان اختيارنا لهذا الموضوع تبعا من عدة اعتبارات ذاتية و أخرى موضوعية في نفس الوقت:

أولا: الدوافع الذاتية:

-محاولة فهم المغزى أو الهدف من الإصلاحات و التشريعات التي قدمتها السلطات الاستعمارية، و كذلك نتيجة هذه الإصلاحات.

-كشف جوانب مهمة حول الإجراءات و الخطط الجهنمية التي سعى اليها قانون حالة الطوارئ.

-الاطلاع على مدى قوة و صلابة الثورة في مواجهة هذه الإصلاحات أو التشريعات القمعية، الفرنسية.

ثانيا: دوافع موضوعية:

-الأهمية التاريخية التي يكتسبها موضوع قانون حالة الطوارئ خاصة من ناحية ردود الفعل الجزائرية حوله.

-محاولة إثراء مكتبة قسم التاريخ بعمل يدرس هذا الموضوع يستفيد منه الطلبة.

-قلة الدراسات حول موضوع قانون حالة الطوارئ

إشكالية البحث:

انطلاقا من ذلك نطرح الإشكالية التقريرية حول طبيعة و خلفيات قانون حالة الطوارئ و الأهداف المعلنة و الحقيقية و مضامينه و الدور التاريخي الذي لعبته تشريعات جاك سوستال في أحداث هجومات 20 اوت 1955 (التي لعبت دورا في تحديد قانون حالة الطوارئ).

و تتطلب الإجابة عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تثيرها طبيعة الموضوع و هي كالتالي:

السؤال الفرعي:

1-كيف واجهت الإدارة الاستعمارية الفرنسية التفجيرات الأولى للفاتح من نوفمبر 1954؟

2-ماهي الخلفيات السياسية و الأمنية التي طبق فيها قانون حالة الطوارئ؟

3-ماهي أهم بنوده و مضامينه؟

4-ماهي الظروف التي مدد فيها قانون حالة الطوارئ؟

5-كيف واجهت جبهة التحرير الوطني هذا القانون الاستثنائي للقضاء عليه؟

حدود البحث:

ان موضوع قانون حالة الطوارئ، وضعنا في حيز وجيز و فرض علينا فترة صغيرة تخالطت فيها الأحداث بكثرة الإصلاحات و التشريعات التي وضعتها السياسة الاستعمارية للقضاء على الثورة.

أما المجال المكاني فبطبيعة الحال لم تخرج بين الجزائر – فرنسا .

منهج الدراسة:

بما ان موضوع بحثنا حدث تاريخي فالضرورة العلمية تفرض علينا العودة الى أحداث الماضية لسردها و تحليلها عن طريق إتباع المنهج التاريخي الوصفي اعتمدنا عليه في سرد الأحداث و الوقائع المحيطة بالموضوع من حيث ضرورتها الزمنية خاصة ما تعلق بردود الفعل الأولية الفرنسية من اندلاع الثورة التحريرية و محاولات الجمهورية

الفرنسية الرابعة للقضاء عليها من خلال إصلاحاتها و استراتجياتها ووصف رد فعل الثورة.

أما المنهج التحليلي من خلال تحليل مضامين قانون حالة الطوارئ التي طبقتها الإدارة الفرنسية و سعي من خلالها للقضاء على الثورة.

صعوبات البحث:

من البديهي ان كل باحث جاد أو غير جاد تعترضه جملة من الصعوبات الموضوعية منها أو غير موضوعية في جمع المادة العلمية الخبرية أو لحد من أكثر الصعوبات التي جابهتها هي: ان معظم الوثائق التاريخية التي تناولت هذا الموضوع موجودة في أرشيف فرسنا خاصة فيما يتعلق بوثائق الثورة التحريرية كذلك حاجز اللغة الفرنسية خاصة و ان الموضوع جاء باللغة الفرنسية .

كذلك نقص المصادر المتخصصة في الموضوع بحيث أغلبيتها يعالج الموضوع بصفة عامة، و عدم توفر دراسات سابقة تناولت قانون حالة الطوارئ بشكل كافي.

خطة البحث:

تتشكل هذه الدراسة من مقدمة و ثلاثة فصول و خاتمة و مجموعة من الملاحق، تتصل مضامينها بموضوع البحث التي من شأنها إضافة قيمة علمية للدراسة الى جانب فهارس الإعلام و قائمة البيبليوغرافية لأهم المصادر و المراجع المعتمدة.

مقدمة: اشتملت على التعريف بالموضوع و أهميته و دوافع اختياره ثم طرح الإشكالية و حدودها و مناهج البحث المعتمد و أهم المصادر و المراجع المعتمدة مع ذكر الصعوبات التي اعترضت انجاز هذه الرسالة.

يتناول **الفصل الأول:** ردود الفعل الأولى للسلطات الاستعمارية الفرنسية من اندلاع الثورة.

تضمن هذا **الفصل ثلاث** مباحث: **الأول** ردود الفعل الرسمية خاصة الحاكم العام ووزير الداخلية و رئيس الحكومة، كذلك بعض أعضاء من نواب البرلمان الفرنسي.

و سنقوم في **المبحث الثاني** برصد مواقف الصحافة الفرنسية الاستعمارية من أحداث الفاتح من نوفمبر.

أما **المبحث الثالث:** تناولنا فيه موقف المستوطنين الذين شغلوا مناصب نائب في البرلمان الفرنسي و عامة المستوطنين من اندلاع الثورة التحريرية الكبرى.

كما تناولن في **الفصل الثالث** جاك سوستال و إصدار قانون حالة الطوارئ و قد قسمنا هذا الفصل لثلاث مباحث **الأول:** تحدثنا فيه عن تعيين جاك سوستال الحاكم العام للجزائر و تطرقنا لتعريف بشخصيته و إصلاحاته السياسية لإخماد لهيب الثورة.

المبحث الثاني: فقد خصصناه لتعريف بقانون حالة الطوارئ و أهم بنوده و مضامينه و أسباب تطبيقه و الهدف من وضعه كما تحدثنا عن إصدار قانون حالة الطوارئ و المصادقة عليه.

أما المبحث الثالث: فقد احتوى على دور هجومات 20 اوت في تهديد حالة الطوارئ و التي كانت ردة فعل لسياسة الاستعمارية للجمهورية الرابعة للقضاء على الثورة.

أما الفصل الثالث: الذي وضع تحت عنوان المواقف الفرنسية و الجزائرية من القانون و أهم نتائجه و انعكاساته و بدوره قسم لثلاث مباحث :

الأول: يتناول المواقف لفرنسية الرسمية اتجاه هذا القانون من مؤيدين و معارضين من البرلمان الفرنسي ووزير الداخلية كذلك رد فعل الصحافة و المستوطنين من قانون حالة الطوارئ.

أما المبحث الثاني: فتحدثنا فيه عن المواقف الجزائرية من القانون كموقف فرحات عباس.

و المبحث الثالث و الأخير : فيتحدث عن فشل و إخفاق قانون حالة الطوارئ في إخماد الثورة بل ساعد في توسعها الى القرى و الأرياف و الى المدن.

ينتهي البحث بخاتمة و هي عبارة عن جملة من الاستنتاجات المتمخضة عن البحث.

المصادر و المراجع:

و قصد إعطاء البحث حقه من الدراسة و الإلمام بجميع جوانبه اعتمدنا على مجموعة من المصادر و المراجع المتعلقة بالموضوع و نذكر أهمها:

المصادر:

كتاب الثورة الجزائرية سنوات المحاضر حيث يعتبر من أهم المصادر التي تحدث عن ثورة الجزائر، و كتاب مولود بالقاسم كتاب ردود الفعل الأولية داخليا و خارجيا على غزو نوفمبر، حيث نجد هذا الكتاب من أهم ردود الفعل حول الثورة: و هو كتاب مهم جدا لدراسة ثورة نوفمبر، أما المصادر الفرنسية فلقد اعتمدنا على كتاب فرحات عباس تشريح الحرب autopsie d'une guerre يقوم فيه فرحات عباس بتحليل أهم الأحداث التي عرفتها الثورة الجزائرية .

المراجع:

كما اعتمدنا على مجموعة من المراجع نذكر منها:

كتاب محمد العربي الزبيري تاريخ الجزائر المعاصر حيث سعدنا كثيرا في انجاز مذكرتنا لما لها من معلومات مهمة حول قانون حالة الطوارئ بالإضافة الى مذكرة الدكتورة و أستاذتنا كوثر هاشمي جاك سوستال و الثورة الجزائرية حيث ساعدتنا في كيفية تسيير مذكرتنا و الحصول على أهم المصادر و المراجع المعتمد عليها لدراسة موضوع أطروحتنا بالإضافة الى مجموعة من المجلات أهم البصائر و التي تعتبر أهم المصادر في تاريخ الثورة التحريرية لها أهم أحداثها في وقتها ، و أما المراجع الفرنسية فاعتمدنا على yves courrier la guerre d'algerie les fils de toussaint الذي تحدث فيه عن اندلاع الثورة و ردود الفعل الفرنسية.

الفصل الأول: اندلاع الثورة والردود الأولى للسلطات الاستعمارية

المبحث الأول: ردود الفعل الرسمية الفرنسية

المبحث الثاني: ردود فعل الصحافة الفرنسية

المبحث الثالث: موقف المستوطنين من اندلاع الثورة

كان اندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954 بمثابة نهاية غير سعيدة لحلم الاستعمار الفرنسي، فكان كالصاعقة تفاجأت بها السلطات الاستعمارية فأوصدت الباب منذ اليوم الأول أمام العرض الذي تقدم به بيان أول نوفمبر لها كرد فعل عنيف من قبل السلطات الفرنسية، و اعتبرت ما يحدث في الجزائر شأن داخلي و ان ما يحدث هو مجرد أعمال إرهابية يقوم بها مجموعة من الخارجين عن القانون الذين ستتخذ ضدهم إجراءات لازمة لقمعهم و ردعهم، و قد إختلفت ردود الفعل الفرنسية على مختلف المستويات في موقفها الرافض لمبادئ بيان أول نوفمبر داعية في نفس الوقت لردع هذه الحركة بقوة و بسرعة، متهمة حينها الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية بالمسؤولية عما يقع في الجزائر.

المبحث الأول: ردود الفعل الرسمية الفرنسية

تفاجأت السلطات الفرنسية باندلاع الثورة الجزائرية، أو صدت الباب منذ اليوم الأول أمام العرض الذي تقدم به بيان أول نوفمبر، اعتبرت ما يحدث في الجزائر شأن داخلي[1]. كما حاولت التنقيص من أهمية الثورة باعتبار ما حدث لا يعد الثورة وإنما هي أحداث منعزلة قام بها متمردون و مخربون و كان هدفها من ذلك طمأنة الجميع من إنها ستقضي عليهم في اقرب الآجال و إنها ستوطد الأمن و النظام في ربوع القطر الجزائري، لكنها في نفس الوقت احتارت كيف تواجه ما أسمته " بالمس بأمن الدولة"[2].

أ) رئيس الحكومة العامة " روجي ليونار"

و قد اتحدت ردود الفعل الفرنسية على مختلف المستويات في موقفها الرافض مبدئيا لمطالب بيان أول نوفمبر، داعية في نفس الوقت لردع هذه الحركة بقوة و سرعة متهمة حينها الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية بالمسؤولية عما يقع في الجزائر، و هكذا لم تخرج تصريحات السادة: **"روجي ليونار" في 2 نوفمبر** الحاكم العام للجزائر و **"فرنسوا اميتراون"** وزير الداخلية الفرنسي، و رئيس الحكومة الفرنسية السيد **"منداس فرانس"** عن هذه المظاهرات[3] .

فلقد نشر الحاكم العام **"روجي ليونار"** عام 2 نوفمبر ترجمته كما يلي : "في الليلة الماضية اقترف نحو ثلاثين اعتداء في عدة جهات من القطر، و خاصة في عمالة

1محمد العربي الزبيري، واخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962م منشورات مركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص28.

[2] أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى، 1954-1956م، منشورات المتحف الوطني بالمجاهد، الجزائر، (د س).

[3] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 88.

قسنطينة و في جهة الاوراس، على خطورة متفاوتة من طرف عصابات إرهابية صغيرة، فقتل ضابط و جنديان في خنشلة و باتنة، و كذلك حارسان ليليان في القبائل"[1].

فبعد ان أشار حاكم الجزائر "**روجي ليونار**" في البلاغ الذي أصدره صبيحة أول نوفمبر 1954م الى المناطق المختلفة التي شملتها عمليات أول نوفمبر والخسائر المادية و البشرية التي لحقت بالفرنسيين، أعلن عن إجراءات التي اتخذتها لمواجهة ذلك و المتمثلة غي استدعائه بعض القوات الاحتياطية.

لدعم القوات الفرنسية في مناطق الحوادث و ان السكان الذين وضعوا ثقتهم فيما يتخذه الحاكم العام هي إجراءات لتهدئة الحال و ضمان الأمن و القضاء على الأقلية المجرمة، قد سيطر عليهم الهدوء و ضبط الأعصاب في جميع أوساطهم [2].

و قال في ذلك: " ان السكان الذين يبرهنون حاليا في جميع الأوساط على هدوء كبير و رباطة جيش يستطيعون ان يطمئنوا الى إننا سنتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمنهم و قمع التصرفات الإجرامية المرتكبة"[3].

ب) رئيس الحكومة الفرنسية : الرئيس الفرنسي " منديس فرانس":

أما بالنسبة لحكومة "**منديس فرانس**" التي تم تنصيبها في 18 جوان 1954[4] ، ذلك الرجل الذي يقال عنه انه يمتاز بوضوح الرؤية في مسالة الاستعمار ، يمسك بدقة الأمور و رغم

[1] مولود بلقاسم نابت بالقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر دار الأمة الجزائرية، 2007، ص88.

3 الغالي غريبي، فرنسا والثورة الجزائرية، 1954-1958م، دراسات في بيانات وممارسات، غرناطة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص 127.

[3] مولود بالقاسم، مرجع سابق، ص 88.

4 باتريك افينوا، جون بلانشيش، حرب الجزائر ملف وشهادات، ترجمة بن وداد سلامية، ج1، دار الوعي، رويبة، الجزائر، 2013، ص146.

هذا فان الحدث لم يكن له صدى كبيرا. ذلك انه باستثناء بعض القطاعات اليسارية فان البقية لم تكن تعتبر الجزائر مشكلة استعمارية[1].

كما أكد "**منديس فرانس**" انه لا يمكن قبول أية مفاوضة حول مبدأ إمكانية انفصال الجزائر عن فرنسا أمام البرلمان الفرنسي يوم 9 نوفمبر 1954م.

"ان الجزائر هي فرنسا ومن الفلاندر حتى الكونغو، ليس هناك إلا قانون واحد وامة واحدة وبرلمان واحد، هذا هو الدستور، وهذه إرادتنا، و لاحق لأي احد ان يشك فيها "[2].

كما تعد بما وقع وأكد ان الأمة الفرنسية لن تسمح لأحد ان يغامر بوحدتها وهو ما يعني ان انفصال الجزائر أو التفريط بها غير وارد على الإطلاق، إلا انه غير قابل حتى للمناقشة، غير ان هذا برأيه لا يمنع من إعادة النظر في وضع الجزائريين واعدا إياهم بتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، ورفع البؤس والغبن عن العمال الجزائريين بفرنسا[3].

وفي 12 نوفمبر أكد " **منديس فرانس**" أمام الجمعية الوطنية[4]. ان حكومته ستحارب بقوة جميع المحاولات الهادفة الى زرع الفتنة والبلبلة و خرق النظام العام، و بذلك أوصد كسابقيه الباب أمام أي حل سلمي مع جبهة التحرير الوطني[5]. قائلا: " لا نخافوا ان الأمة لن تسمح لأحد بان يخاطر بوحدتها وان ليس هناك انفصال ممكن للجزائر عن فرنسا[6].

أكد كذلك الاتهامات الصريحة الموجهة منذ مصر وطلب منها الكف عن مساعدة الثوار الجزائريين مقابل إعانة عامة في الأخير بإمكان اتخاذ إجراءات ردعية ضدها. " ان فرنسا

1محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاط، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي، مؤسسة وطنية للفنون بالمطبعية وحدة الرعاية الجزائر، 1994، ص22.

[2] مولود بلقاسم، مرجع سابق، ص106.

[3] د. محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص30.

[4] محمد حربي، مرجع سابق، ص24.

[5] د.محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص31.

[6] مولود بلقاسم، مرجع سابق، ص105.

على المستوى التقني تواصل مساعدتها لمصر، ففي الضائقة الفارطة تحولت مجموعة من رجال الأعمال الفرنسيين لكي تدرس على عين المكان إمكانية توظيف رؤوس الأموال الفرنسية لتشييد سد أسوان، ان الوقت حان لكي تتحمل الحكومة المصرية مسؤوليتها[1].

ج)وزير الداخلية الفرنسي " فرانسوا ميتران"

أصدر السيد " **فرانسوا ميتران**" باسم وزارته في 2 نوفمبر 1954م بيانا[2]، مفاده اعتبار ما يحدث اعتداءات من عصابات ومتمردين، وان هذه الأحداث كانت متوقعة لكنها سابقة لميعاد المقدر لها، وفرقا في تصريحه بين الأعمال الإرهابية الفردية والتمرد

بقوله: " لا يمكن ان تكون هناك محادثات بين الدولة والعصابات المتمردة التي تريد ان تحل محلها" وأضاف: " حقا كانت هناك شعارات سببا لهذه الأحداث الإرهابية وللتمرد، ويبدو ان قرب دورة هيئة الأمم المتحدة قد دفعت بالمسؤولين المتمردين التصرف بسرعة"[3].

وفي 5 نوفمبر 1954م أكد وزير الداخلية الفرنسية في البرلمان انه إذا قبل حوار مع البلدين المحميين تونس والمغرب باعتبارهم دولتين بالمعنى القانوني للكلمة، لكن هذا غير ممكن مع الجزائر، وانه لا مجال لأي شيء سوى الحرب إذ لا يمكن ان تكون مفاوضات ومحادثات بين الدولة و العصابات المتمردة، و صرح ان: " كل اللذين يتظاهرون بشيء ضد سلامة الأمة و وحدتها سيتعرضون لصرامة القانون"[4].

و في 9 من نفس الشهر صرح أيضا بأنه ستتم معاقبة كل عمل إرهابي بصرامة و بدون شفقة، و صرح كذلك ان الجزائر هي فرنسا و ليس هناك قانون واحد و امة واحدة و برلمان واحد، و انه سيعمل علة ان يشعر الشعب الجزائري الذي هو جزء لا يتجزأ من الشعب

[1] محمد حربي، مرجع سابق، ص24.

[2] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 30.

[3] مولود بالقاسم، مرجع سابق، ص 110.

[4] جمال قنان ، مرجع سابق، ص 264.

الفرنسي و انه في وطنه و ان فرنسا تعمل جاهدة على إقامة الطرق و المدارس لخلق مجال عمل يستحق الإعجاب، و أضاف أيضا: " ان هدفنا نحن يختلف تماما عن هذا، و ان الذي نريده نحن ان يدمج الشعب الجزائري أكثر فأكثر في الأمة الفرنسية و لأننا لا نستطيع ان نقيد انفصاله عنها و نعتمد على القوة كأخر وسيلة للحفاظ على الوحدة الوطنية"[1].

د) رئيس البرلمان " جاك شوفالي"

أما السيد "**جاك شوفالي**" رئيس بلدية الجزائر ونائبها في البرلمان الفرنسي وكاتب الدولة للحرب فقد صرح يوم 2 نوفمبر بان: " الحكومة لن تقبل بأيه صفة كانت بأي إرهاب فردي أو جماعي وان جميع التدابير الصارمة ستتخذ"[2].

واشتهر على انه ليبراليا وسط الكولون ودعي لتشكيل فرقا من القوم والتوسيع في تجنيد الوحدات الغير نظامية ضنا منه أنها ستقضي على الثورة وجيش التحرير، لكن هذه النيابة باءت بالفشل وخيبت أمال الفرنسيين، وكانت النتيجة عكسية مما اضطرت فرنسا بالاعتراف علميا بان ما يجري حرب حقيقية وليس مجرد عمليات لحفظ الأمن.

بعد ما كانت الغاية من تصريحه:

" لقد قررنا استعمال جزء من القوات العسكرية الراجعة من الهند الصينية وبعد عزيمة ديان بيان قواتها سنقوى بل سنؤطر فرق قومية وحركية التي ينبغي ان تكون الطليعة والعمود الفقري المعول عليه في إعادة الأمن الى شمال إفريقيا كله[3].

[1] مولود بالقاسم، مرجع سابق، ص 114.

[2] احسن بومالي، مرجع سابق، ص 321.

[3] مولود بالقاسم، مرجع سابق، ص 114.

2. ردود فعل البرلمان الفرنسي:

أ) موقف حزب شيوعي

في البرلمان الفرنسي كان موقف الحرب الشيوعي الفرنسي مختلف تماما عن موقف المجموعات البرلمانية بلهجته المعادية للاستعمار وكانوا يرون ان الأحداث نتيجة رفض الحكومة والمطالبة بالوطنية.

وكما جاء في بيان لمكتبه السياسي: " لنتذكر الهند الصينية لقد وعدونا آنذاك أيضا بعملية تطهير بسيطة ثم كانت تلك الحرب القذرة التي تواصلت 8 سنوات(...) فلا يجب ان ننتظر ثمانية سنوات لنعترف للشعب الجزائري بحقه في الاستقلال نقول لا للحرب القذرة في الجزائر"[1].

صرح الحزب الشيوعي بكل بساطة عن معارضة الحرب في الجزائر كما تنبأ الحزب بحرب جديدة في الجزائر شبيهة بحرب الهند الصينية لكن هذه الحزب لم تكن مستعدة للمجازفة لإنجاح سياسة المناهضة للاستعمار ودخل في خطين متباينين سواء في البيانات التي يصدرها أو كتابات زعمائه، إلا انه تناقض فيما يخص الوضع في الجزائر حيث أكد على ضرورة المحافظة على المصالح الفرنسية في الجزائر.

[1] محمد حربي، مرجع سابق، ص ص 26-27.

موقف بعض الشخصيات:

ميشيل دوبري: رئيس حكومة سابق في عهد الجنرال "**ديغول**" [1] صرح بأنه من الخطأ الفادح الاعتقاد بان تونس و الجزائر و المغرب بينهم فرق و ان هذا الفرق غير موجود، لذلك يجب ان تضع السلطات الفرنسية حلولا و سياسات متشابهة و متطابقة بينهم و انه من الخطر ان تضع حلولا مختلفة.

و قال بصريح العبارة: " أما ان نخلق في شمال إفريقيا وحدة فرنسية إسلامية كاملة و أما ان نفقد كل شيء"[2].

ادغارفور

وهذه النظرية عكس نظرية " **ادغار فور**" رئيس حكومة سابق الذي صرح ردا على منتقديه الذين اتهموه بالشاهد في تونس و المغرب فقال انه سلم في تونس و المغرب من اجل التركيز على الجزائر باعتبار الجزائر هي القلب و الأهم و الهدف المرجو و المتفق عليه.[3]

مواقف النخبة الفرنسية:

جول رومان: الذي صرح في جريدة الفيغارو: " ان الوضع خطير ويجب الاستعجال في تحطيم المتمردين وإلا ستصبح فرنسا مهزلة وعرضة للسخرية في العالم إذ فقدت الجزائر.[4]

سارتر: الفيلسوف الذي أيد القضية الجزائرية ز الكفاح التحريري للجزائر، وقال أمام المحكمة بباريس: إنني مستعد لان احمل حقائب جبهة التحرير الوطني الجزائرية[5].

---

[1] مولود بالقاسم، مرجع سابق، ص 118.

[2] مرجع نفسه، ص 118.

[3] مرجع نفسه، ص 120

[4] مرجع نفسه، ص 120

[5] مرجع نفسه، ص 120.

المبحث الثاني: ردود فعل الصحافة الفرنسية

حاولت الإدارة الفرنسية من خلال وسائل الإعلام ان تبرهن للعالم ان الثورة الجزائرية ليست كما يضن البعض، بل هي حركة عصيان وتمرد مدفوعة من الخارج، كما كانت الصحافة الفرنسية داخل و خارج الجزائر متقاربة جدا فالصحافة الفرنسية الصادرة في الجزائر ممولة من طرف المعمرين فبالتالي ستدافع عن المصالح الفرنسية في الجزائر، و من أهم الجرائد الفرنسية التي تحدثت عن الأزمة الجزائرية نجد:

- **جريدة لومانيتي l'humanité :**

اللسان المركزي للحزب الشيوعي الفرنسي فقد أكدت على ان السلطات العسكرية الفرنسية ستطهر جبال الاوراس من المتمردين في غصون ثلاثة أشهر فقط[1].

كما عرفت أحداث أول نوفمبر بأنها أحداث خطيرة في الجزائر وان السبب هو النظام الاستعماري.

- **جريدة لوماند le monde :**

فقد نشرت مقالا بعنوان قتلى كثيرون في الجزائر أثناء هجومات متزامنة لمراكز الشرطة، و من 3 نوفمبر اعتبرت أنها أمام تنظيم أجنبي يضم جماعات وطنية. و انتقدت التأخر في تحقيق الإصلاحات الموعود بها و قالت ان: " أي تأخر إضافي سيؤدي الى تعفن الوضع "[2].

[1] احمد حمدي، الثورة الجزائرية و الاعلام، الطبعة 2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1997، ص 56.

[2] مولود بالقاسم، مرجع سابق، ص 130.

و أنها بدأت ترى بوارق الأمل في الوصول لحل في المغرب الأقصى لكن أحداث أول نوفمبر كانت معاكسة لهذا الأمل و ان هذه الأحداث بسبب أي خفية لا تريد تحقيق التضامن العمودي كما وصفته الفرنسي– المغاربي.

وقد بينت جريدة "**لوموند**" بذريعة المؤامرة الخارجية من الدفاع عن ملفها أمام هيئة الأمم المتحدة.

- **جريدة لوفيغارو le figaro:**

علقت على مقال في الصفحة الأولى: " عند عدد الاعتداءات المقترفة في ظرف ليلة واحدة، بواسطة نفس القنابل ليدل على ان هناك عملا منسقا ومنظمة إرهابية و مؤامرة"[1].

كما برزت من جديد في عنوان طويل وعريض وبحروف كبيرة " إننا نعرف الآن من هم المسؤولون عن الاعتداءات".

وقالت انه يجب التصرف بالسرعة ومن بين هؤلاء تونسيون وجزائريون[2]. وان المنشورات التي وزعت في عدة جهات لم تترك شيء من الغموض وان جبهة التحرير الوطني هي المنظمة لهذا العمل الإرهابي كما وصفته وأنها متكونة من شبان مندفعين هم اللذين فجروها.

لقد أبدعت و تفشت الصحافة الاستعمارية في الهجوم على الثورة الجزائرية و باعتبار الإعلام هو القوة الثالثة في العالم و من أهم محرك الرأي العام العالمي فقد أخذت الصحافة الفرنسية تشوه ثورة الجزائر بأتم معنى الكلمة، إذا اظهرت كل الصحافة المحلية

[1] مولود بالقاسم، مرجع سابق، ص 131.

[2] غالي غربي، مرجع سابق، ص 130.

بها شينات مثيرة تعلى في وقوع عمليات إرهابية و لا إنسانية، اجتاحت بعض المناطق من التراب الوطني مدعمة مقالاتها [1] .

- صحيفة : **echo d'alger**

للمعمر "**سوزيني**" المعروف بكراهيته لكل ماهو جزائري كتب في اليوم الثاني من نوفمبر افتتاحية تقطر حقدا ، و من ضمن ماجاء فيها: " ان اختيار الوقت للقيام بعمليات منظمة في ان واحد، و ان نوعية القنابل المستعملة و نظام فرق الهجوم بالبذلة العسكرية خصوصا تلك الفرق التي تقوم بالعمليات على الحدود التونسية الجزائرية، كل ذلك يدل على انه ناتج عن خطة مدروسة"[2].

وتتبعها في هذه الافتتاحية التي تحمل عنوان " يجب العمل بسرعة وشدة " مايلي:

" لقد تناول السكان بالتأكيدات التي قدمها الحاكم العام والمتعلقة بإجراءات الحماية والقمع التي يتطلبها الوضع العام خاصة، وانه يملك وسائل عمل إضافية".

" ان السكان يضعون ثقتهم في قوات الحماية من اجل احترام النظام والأمن ويؤمنون ان تزود بالإمكانيات لأداء مهمتها الصعبة فوق أرضية صعبة"[3].

وكان في هذه الافتتاحية دعوة شديدة البهجة الى المزيد من عمليات الاضطهاد والقمع من قبل الحكومة الفرنسية للقضاء على هذا التمرد أو الإرهاب كما يزعمون.

حيث قال: " يجب العمل بسرعة لبتر حبل الدينامية الملقى على الجزائر، لان السلم الاجتماعي يتطلب ذلك[4].

---

[1] احمد حمدي، مرجع سابق، ص 50.

[2] مرجع نفسه، ص51.

[3] مرجع نفسه، ص 51.

[4] مرجع نفسه، ص 51.

ان هذه الافتتاحية التي عند قراءتها للوهلة الأولى تبين لنا أنها تهتم لأمر العرب فيما سبق وتحتقرهم، الى ان هذا مجرد زيف وتلاعب في الأقوال لتحريك الرأي العام العالمي.

- **صحيفة " لاديبش كونيديان" depeche quotidienne**

و على نفس نضيرتها كتبت صحيفة " لاديبش كونيديان" depeche quotidienne و التي ترعت مفتحها الأول علما لتعبير و التحدث عن أحداث أول نوفمبر و جاء في افتتاحية هذا العدد: كانت الجزائر تعيش في طمأنينة عاملة بوجودها في بلدين مشوشين و مضطربين فإنها اليوم بدورها رجعت تحت الاضطراب من جزاء أعمال إجرامية تبين فجاء ردها و توقيتها بأنها طبقا لبرنامج وضع و نفذ من طرف حركة منظمة، و لهذا فان الملاحظة الأولى هي: " ان عناصر أجنبية قد تسربت الى الجزائر لوضع تجارها في خدمة المشوشين الذين تراقب أعمالهم السلطات المحلية منذ أمد بعيد"[1].

و بعد هذا حاولت الصحيفة ان تتحرى و تستفسر عن هوية هذه العناصر و يجب على السلطات ان تتخذ التدابير اللازمة و اخذ الأمر بحذر و جدية و حزم حيث قالت : " هل هي عناصر أجنبية ؟ أم محلية مزروعة فوق تراب الجزائر...؟ أم مجرد إنذار...؟ هل ذلك ممكن، و لكن الوقت ملائم لاتخاذ الإجراءات الكافية سواء جاء الخطر من المغرب أو تونس أو غيرها..."[2].

[1] احمد حمدي، مرجع سابق، ص51-52.

2 مرجع نفسه، ص52.

- صحيفة **Echo d ‘oran:**

فقد خصصت حيز كبير للندوة الصحفية التي عقدها "ليونار" حاكم الجزائر العام ونسب فيها الثورة الى أطراف خارجية مبرهنا على ذلك بها إذاعة صوت العرب من القاهرة في ليلة الثلاثاء 2 نوفمبر حيث تمت إدانة بيان أول نوفمبر في تعليق سياسي[1].

و كتبت أيضا: " ان مجموعة من المجانين حاولوا إحداث القطيعة بين الجزائر و فرنسا"[2]

لقد حاولت الصحافة الفرنسية تشويه منضر الثوار أمام العالم على ان الشعب المنبوذ والمنعزل ليس فقط هو شعب ضعيف مستعمر لا يقوى على حمل السلاح بل هو مجموع من الإرهاب و قطاع الطرق يقوم بعمليات إرهابية من اجل إحداث القطيعة بين الجزائر و فرنسا و التي هي في الأصل دولة فرنسا، فالجزائر جزء من فرنسا و لا يمكن تغيير هذا المنطق الذي يدور في رؤوسهم.

- **أما صحيفة le figaro :**

الباريسية الصادرة بباريس تحدثت قائلة: " حملة من الإرهاب تجتاح الجزائر، ثلاثون عملية في ليلة واحدة في عمالتي الجزائر وقسنطينة حيث هجمت مكاتب البوليس و الجند بالقنابل".

وتقدمت بمجموعة من التساؤلات مفادها من الذي يقوم بهذه الأعمال الإجرامية؟ وكيف يقوم به بهذا التنظيم؟ و من له المصلحة في إثارة الفوضى في الجزائر؟[3]

[1] احمد حمدي، مرجع سابق، ص52.

[2] كوثر هاشمي، الحاكم العام جاك سوشال والثورة الجزائرية، 1955-1962، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ العام، جامعة قالمة، 2016-2017

[3] احمد حمدي، مرجع سابق، ص 55.

و من هنا نستنتج ان موقف الصحافة الفرنسية من اندلاع الثورة التحريرية في الجزائر هو النهضة و التفاجئ و محاولة تدارك الأمر و إحباط الثوار عن طريق المقالات التي تنشر عنهم و على أنهم مجموع من الإرهاب، بالإضافة الى الاستنجاد بالحكومة الفرنسية لاسترجاع الأمن و الاستقرار الذي كان يحل على الجزائر و شعبها و تضليل الرأي العام على ان الجزائر تتعرض الى هجوم إرهابي من خلال تشرها للأحداث الواقعة فعلا في الجزائر لأنهم كانوا يدركون ان هدا الفعل هو عبارة عن فعل سياسي و منظمة ذو أهداف و دوافع يسعى ورائها الثوار و التي ترفضه الصحافة الفرنسية ألا و هو الاستقلال و خروج المستعمر من أرضهم التي هي ملكهم و التي أصبحوا فيها عبيدا.

المبحث الثالث: موقف المستوطنين من اندلاع الثورة الجزائرية

1. موقف نواب البرلمان الفرنسي

لقد كتب فرحات عباس وتحدث في كتابه " تشريح حرب" تحدث عن الثورة وموقف المستوطنين منها. حيث يقول: " لم تكن حوادث أول نوفمبر قضية عربية بخسة بقدر ما كانت مشكلة قائمة بين جماعتين من السكان، و يعني ذلك ان يكون السلام أو الحرب بين سكان البلد الواحد، بين مستغل و مستغل، بين شعب مسلم و شعب أوروبي مسيحي..."[1]

وهنا يقصد بين المستوطنين الذين احتلوا بلاد الجزائر و استعمروها و بين الشعب الجزائري الأصلي الذي أصبح خماسي في أرضه و وطنه، و يقول أيضا: " ... و هذا المشكل يتطلب إما إنهاء الاستعمار عن طريق إصلاحات جديدة سياسية اجتماعية أو عن طريق العنف الذي سيكون فيه الانفصال كنتيجة طبيعية " .[2]

[1] Farhat abbas , auopsie d'une guerre , livre edition alger , 2011 p 73 .

[2] Farhat abbas , idem. P 73 .

لقد كان خبر اندلاع الثورة الجزائرية على "المستوطنون" كالصاعقة حيث ان هذه الأحداث كانت مفاجئة لهم تماما فهم لم يتوقعوا حدوثها، فالمجاهدين قاموا بالتحضير لها في سرية تامة.

و قد تم تأكيد مواقفهم محاكمهم المتحدثة باسمهم و الصادرة بالجزائر، و هنا نتحدث عن الطغمة الحاكمة على مختلف المستويات و هي بالطبيعة مكونة من كبار القطاعين الذين كانوا يتقاسمون السلطة ولا يندون بالولاء للوطن الأم إلا عندما تملى عليهم ذلك مصالحهم الخاصة كمجموعة ألفت العيش على حساب الآخرين حتى ولو كانوا من أبناء جنسهم.[1]

مع العلم ان هذه الفئة لا يملكون جنسية واحدة على الرغم من انتمائهم الفعلي لفرنسا فهم أوربيون بصفة عامة وجدوا في المسيحية حصانا ركبوه للجري وراء الثورة من جهة و للقضاء على الشخصية الجزائرية من جهة أخرى [2].

كما يمكننا القول أنهم ممثلين أو نواب في المجلس الوطني الفرنسي أو في ما يسمى بالهيئات الجزائرية فخوفهم من الثورة مبرر بسبب الامتيازات التي يملكونها في الجزائر.

كما يعرفون باليمين المتطرف و المدافع بشدة على الجزائر الفرنسية كذلك العدو لكل تغيير بالرغم من أنها لا تمثل عالما كبير إلا أنها لها تأثير كبير في القرارات و ان هذه الفئة كانت تدري ان ما حدث في الفاتح من نوفمبر لم يكن عملا إرهابيا و لا خروج عن القانون بل هو عمل سياسي[3].

و هذا العمل مبني على أسس واضحة يرمي الى أهداف وطنية خلاصتها تحرير الوطن[4]. أي أنهم كانوا يدركون ان ما تزعمه الحكومة الفرنسية بان الثوار مجرد قطاع طرق و

[1] حسينة حماميد، المستوكنون الأوروبيون والثورة الجزائرية، 1954-1962 منشورات الحبر، 2007، ص113.

[2] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الاول، دار البعث للنشر، قسنطينة ،1984، ص87.

[3] حسينة حماميد، مرجع سابق، ص113.

[4] المرجع نفسه، ص 114.

إرهابيين و خارجي عن القانون و هذا ادعاء باطل لا مكان له من الصح بل هو مجرد ادعاء لإسكاتهم فهم يدركون تماما الإدراك بان هذا الذي يحدث عمل سياسي مخطط له أهداف يقوم عليها و يريد إثباتها و هدفه الأول و الثابت هو استقلال الجزائر من الاحتلال الفرنسي غير ان هذه الحقيقة سوف تبقى مدفونة في صدور أفراد هذا الصف لان التصريح بها يؤدي الى تسريح الكثير من الطاقات المحبوسة التي تأبي بعد تخليها مواصلة الإسهام في عمليات مص الدماء و استغلال العرق [1].

فقد كانت العبارة الغالبة على أحاديثهم هي : " لقت قلت لك ذلك" و هذه الفئة هي التي تحرك السلطة في باريس نذكر منهم "**ريني ماير**" مع الثلاثين من أمواته من البرلمان الفرنسي و تعبئة اتحادية رؤساء بلديات الجزائر الذين يمثلون رمز الاستيطان، أضف الى ذلك التأثير الكبير للسيناتور "**بورجو**" على السر: " هؤلاء الكبار ينسبون التمرد كما سمو الى حركة انتصار للحريات الديموقراطية حيث نشر " **هنري بورجو**" عضو مجلس الشيوخ الفرنسي بتاريخ 2 نوفمبر بجريدة لاديبيش اليومية " انه ينبغي دفن التمرد أين يولد و ينفى البحث عن زعماء العصابات و إلحاق الهزيمة بهم و ان هؤلاء الزعماء معروفون و منظمتهم ينبغي ان تمحي من الخريطة " [2] على اعتبار ان حركة انتصار للحريات الديمقراطية هي من قامت بهذا الفعل لأنها كانت تقوم بعمل سري و هي تأسيس المنظمة الخاصة في وقت من الأوقات فلا بد ان تكون هي من تقوم بهذا العمل فعند اكتشاف المنظمة الخاصة أصبح أي عمل ثوري يحدث ينسب الى حركة انتصار للحركات الديمقراطية.

الى ان معظم أعضاء الحركة لم يكن لهم علم بأوقات و يوم اندلاع الثورة، و كانوا رافضين لاندلاعها في ذلك الوقت فقد فضلوا العمل السياسي على العمل الثوري.

---

[1] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 88.

[2] حسينة حماميد، المرجع السابق، ص 114.

أما " **فرانسوا كويلسي**" فقد اتهم الحكومة الفرنسية بالضعف و تبين هذا حتى موقف حكومة " منديس فرانس" من القضية التونسية و القضية المغربية حيث تفاوض مع الوطنيين و منحهم الاستقلال الداخلي و أكد ان ضعف الحكومة سوف ينتج عنه تخريب الجزائر[1].

أما السيناتور "**بلاستيت**" بالتحالف مع كواتب الدولة للدفاع "**جاك شوفالي**" فإنهم يتهمون **مصالي** مباشرة قائلا : " **مصالي الحاج** ذلك اليكتاتور العجوز يريد إنهاء إدارته بالدم ليبقى على وجاهته و نفوذه عاملا سليما عام أعضاء حزبه"[2].

فحسب رأيه ان "**مصالي الحاج**" هم من اقدم على هذا الفعل من اجل الحفاظ على إدارته و أفكاره الاستقلالية و أصدرت اتحادية رؤساء بلديات القطر الجزائري توصية و قدمت طلبا الى الحاكم العام الفرنسي تطلب بان يعاد النظام الى نصابه " ويجب ان يعاقب هؤلاء المجرمون بدون هواء و خلق التمرد قبل استفحاله" فالخنق ثم الخنق اننا لا نتجه الى الولاية العامة بل نستغيث بباريس لاتخاذ الإجراءات الصارمة و التدابير الحازمة[3] .

و كان موقف النائب الاسترالي و المشهور بتزوير الانتخابات " **نيقلاب**" فهو أيضا ذكر بوجود ماكان يسمى ان ذاك " المجلس الجزائري" و نصح بتطبيق خصومه و بالعناية بالميدان الاقتصادية و كذلك قام النائب المسيحي " **فانوان**" الفرنسي المغرب في مجلس الجمهورية الفرنسية بسؤال موجه الى وزير الداخلية الفرنسي عن : " السهولات التي استطاع بها الأعداء الداخليون و الخارجيون للوحدة الفرنسية ان يضعوا جهاز كوريا و يفجروه في جبال الاوراس..."[4].

---

[1] حسينة حماميد، المرجع السابق، ص 114.

[2] المرجع نفسه، ص 114.

[3] نفسه، ص114.

[4] مولود بالقاسم، المرجع السابق، ص 121-122.

أما موقف "**باردو**" من الفلاحين فقد استجوب وزير الداخلية الفرنسي ووجب ان يعرف : " لماذا لم تحطم الحكومة حينا العدوان و المؤامرة المحبكة و المنقذة في مجتمعنا في تونس و المغرب كما هي تنقذ الآن بعيدا حتى الى

قلب ولاية فرنسا و قد اقترح " **اسبراير**" التعجيل بتعبيرات في بلدان المغرب كلها و في الجزائر أيضا و بالذات و قال : " لابد لنا من سياسة جريئة في كل من تونس و المغرب بل و حتى في الجزائر أيضا لابد من تغيير عميق في سياستنا بتطبيق صادق لدستور 1947 الذي لم نزل نتحايل به على الناس و لابد أيضا من مجهود اقتصادي و اجتماعي "[1].

ومن كل هذه المواقف نجد ان كبار الموظفين وكبار القطاعيين تمرقوا كأنهم الناطق الرسمي باسم كل الأقدام السوداء، فقد أعفوا بشدة عن الجزائر الفرنسية ومنعوا كل مسعي لإحداث تغيير لفائدة المسلمين الجزائريين خوفا على مصالحهم.

2. موقف المستوطنين المدنيين الأوربيين

أما السكان المدنيون و الأوربيون فقد كان اندلاع الثورة بمثابة زلزال يهتز عليهم لقد تملكهم الخوف و الفزع من روع الصدمة لأنهم لم يضنوا يوما ان هذا الشعب المستعبد سيهتز منهم، و أصبحوا خاصة في المناطق الجبلية في الاوراس حيث حوصرت اشمول و بلدية اريس او في جرجر حيث حصرت قرى بغلية و سيدي داود، يصرخون مستنجدين في هلع لا يوصف طالبين السلاح [2]، لم يكن موقف المستوطنين الأوربيين سليم بل عنيف جزء الخوف و الهلع فقد طالبوا السلطات الفرنسية بإعطائهم السلاح لتصدي للثوار و حماية أنفسهم منه أو كما يدعون من المجرمين .

[1] لمرجع نفسه، ص 122.

[2] حسينة حماميد، المرجع السابق، ص 115.

و في هذا الإطار كتبت " الجورنال دالجي" على الصفحة الأولى مقالا طويلا مدعما بالاستجوابات و الصور " السكان الأوربيون يطلبون من الجيش و الدرك الحماية من الإرهابيين " [1]. و قد اعتبر المجاهدين و الثوريين إرهابا يريدون قتلهم و سفك دمائهم و يجب على الدرك و الجيش حمايتهم منهم وسط هلع المستوطنين الذين شاهدوا بأعينهم مراكز الدرك تحاصر قي يتغريرت و كتبت الجريدة نفسها على الصفحة الأولى أيضا و بصور مضخمة يومين بعد ذلك في اريس المحاصرة من الإرهابيين" يقول أياما بعد ذلك : " لقد عرف المستوطنون الهلع طيلة الأيام التي تلت انفجار الإرهاب تراكمت طلبات رخص السلاح من طرف الاوربيين علة مكاتب محافظي الشرطة و رؤساء الدوائر المختلطة، و ان علامات الوهن و الخوف البادية على وجوههم و في أوساطهم و يخافون تجدد الحريق...

وهذه المخاوف المبهمة و تلك التهديدات الغير واضحة كل ذلك يجعل كثير منهم ينظرون الى المرحلة الجديدة على أنها كاملة في التاريخ و الجغرافيا"[2].

ومن هنا نقول ان المستوطنين الأوربيين تبنوا لمواقفهم الخوف و الهلع من أحداث الفاتح من نوفمبر و اعتبار الثوار إرهاب و يجب على السلطات الفرنسية التحرك لإيقاف هذا التمرد كما كان المستوطنين يعارضون أي قرار يبدي فصل الجزائر عن فرنسا نهائيا مع شكهم المطلق اتجاه الحكومة الفرنسية في حماية و الحفاظ على حياتهم و أمنهم و هل يمكن للحكومة الفرنسية تحقيق ذلك و هذا ما أدخلته الصحافة في نفوس الأوربيين من أفكار.

[1] مرجع نفسه، ص 116.

3 هاشمي كوثر، موقف المستوطنين الاوربيين من اندلاع الثورة الفاتح من نوفمبر، مجلة البحوث التاريخية، مجلد 4 ، العدد 2، 30 سبتمير 2020، ص 233 -246.

وهكذا فمما سبق عرضه يمكن ان نستخلص ان الثورة التي نجح مفجروها و خلق جو من الرعب في أجهزة السلطات الاستعمارية لذلك اتسمت ردود فعلها، بعدم الانتظام و الارتباك محاولة فرنسا التقليل من خطورة أحداث الفاتح من نوفمبر 1954م و متدارك دهشتها يتبين نظرية ان ما حدث هو تدخل أجنبي و تظليل و تزييف الرأي العام الداخلي و الخارجي عن طريق الصحافة و الإعلام.

الفصل الثانى: جاك سوستال و إصدار قانون حالة الطوارئ

المبحث الأول: جاك سوستال على رأس الحكومة العامة فى الجزائر

المبحث الثانى: إصدار قانون حالة الطوارئ و أهم بنوده

المبحث الثالث: تمديد قانون حالة الطوارئ

لقد تطرقنا في فصلنا الثاني الى مجموعة من المحطات حيث تحدثنا أولا أو قمنا بتعريف شامل لجاك سوستال السياسي ووالي الجزائر العام الذي تم تعيينه بتاريخ 1 فيفري 1955 وصاحب فكرة قانون حالة الطوارئ في الجزائر والممهد لها.

وتناولنا بعد ذلك أهم محطة في فصلنا هذا أولا و هي قانون حالة الطوارئ و حاولنا ان نلم بكل ما جاء فيه من خلال تعريفه و تاريخ صدوره حيث يعتبر أهم القوانين الاستثنائية التي اعتمدتها فرنسا لخنق الثورة الجزائرية في الميهاد كما حولنا ان نلم بأهم بنوده التي كانت كلها من الشعب الجزائري.

و بعد ذلك تحدثنا قليلا عن هجومات الشمال القسنطيني و التي كانت بتاريخ 20 اوت 1955 و أهدافها المرجوة و أهم النتائج التي حققتها و كيف كانت سببا مهما في تجديد لقانون حالة الطوارئ و تعميمه على كامل التراب الوطني الجزائري.

المبحث الأول: جاك سوستال على رأس الحكومة العامة في الجزائر

1. التعريف بجاك سوستال

ولد "**جاك سوستال**" بمدينة مونبولي بفرنسا ف يوم 3 فيفري 1912 من عائلة عمالية، درس علم الأجناس، و تخصص في أمريكا اللاتينية[1] . تلقى تعليمه الثانوي بمدينة ليون، في سن العشرين اشتغل أستاذا في علم الاجتماع عرف بشدة انجذابه للبحث و خاصة في علم السلالات، و لإرواء غليله و لتعمق في معارفه انتقل الى المكسيك في إطار مهمة، قضى فيها سنتين في 1932 الى سنة 1934 أثرت في مساره [2].

بعد ان انهي دروسه في الجامعة و تحصل على دبلوم في الفلسفة و دكتوراه في الأدب، شغل مناصب عديدة ، فعين نائبا لمدير متحف " الإنسان" في باريس، و محاضرا في " الكوليج دوفرانس" و مدرسة المستعمرات 1939-1937م ، و في عام 1940 التحق الى أمريكا اللاتينية في مهمات سياسية باسم فرنسا حرة[3].

أما من الجانب الدينية، كان سوستيل مسيحي الديانة بروستانتي المذهب ، لكن هذا الجانب من حياته أثارت جدلا كبيرا و شكوك حول حقيقة أصله و ديانته، حيث ان العديد من الجرائد المحلية الفرنسية عن أصله اليهودي الذي أخفاه، كما يعتقد البعض ان اعتقانه المذهب المسيحي الى سن مبكرة بعد بلوغه عشرة سنوات لكنه أنكر ذلك و أكد على انه ينتمي الى أسرة بروستنتانية و أنه ينحدر من منطقة ليسيفان [4].

---

[1] عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية، 1954-1962م، ترجمة عمار مختار، دار القصبة للنشر الجزائر، 2007، ص196.

[2] د جمال قندل، اشكالية تطور و توسع الثورة الجزائرية 1954-1962، ج2، دار الثقافة، الجزائر، ص 389.

[3] عبد الوهاب الكبالي، موسوعة السياسة، ج3، المؤسسة الحربية للدراسة و النشر، ص 315.

[4] د هاشمي كوثر، مرجع سابق، ص 60-61.

سوستيل هو من أنصار الاندماج الاقتصادي كان مناصرا للقمع ومناهضا لكل حوار من جبهة التحرير الوطني و هو ما اكسبه شعبية لدى الأقلية الأوروبية، أسس الاتحاد من اجل إنقاذ و تجديد الجزائر الفرنسية USRAF و حينما تولى ديغول مقالد الحكم نصبه وزيرا للإعلام في 30 مارس 1945م[1].

استلم عدة حقائب وزارية منها وزارة المستعمرين، وزارة الإعلام، وبعد تشكل حزب جمع الشعب الفرنسي من قبل الجنرال ديغول في افريل 1947م، عين سكريتارا له وانتخب نائبا باسم التجمع على مقاطعة الروات في 5 جانفي 1955م[2].

ثانيا: جاك سوستال حاكم عام في الجزائر

في 26 جانفي 1955 عين **جاك سوستال** حاكما عاما للجزائر في حكومة **ماندیس فرانس**.[3]بعدما رسمت فرنسا سياسة جديدة بإجراء إصلاحات في الجزائر بإدخال النخبة من الجزائريين في المناصب الإدارية بهدف التخفيف من وطأة المقاومة الجزائرية خاصة وان منديس فرانس من دعاة الجزائر فرنسية، وكذا **سوستيل** كما اشرنا لهذا سابقا.

جاء **سوستيل** كرجل إنقاذ لموقف فرنسا الحرج عن طريق تنفيذ خطة تهدف الى القضاء عن الثورة[4]. وقد استقبل ببرود تام من طرف المستوطنين كتعبير عن رفضهم لهذا التغيير، لكنه استطاع ان يكسب احتوائهم ويلفت انتباههم واهتمامهم بعد ما تبين طموحاتهم في إبقاء الجزائر فرنسية، فأعيد انتخابه في جانفي 1956م[5].

1 عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 196.

[2] غالي غربي، مرجع سابق، ص 243.

[3]عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص315.

[4] سماعيلي زوليخة، المولود اسماء، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ للاستقلال، دار دزاير انفوا، الجزائر، 2013، ص 496.

[5] د جمال قندل، مرجع سابق، ص 390.

وصل الحاكم العام الجديد **سوستيل** الى الجزائر 15 فيفري 1955م و قد ضم لطاقمه التقني شخصيتين معروفتين لدى الجزائريين اعتقد انه ذلك يساعده على أداء مهمته في الجزائر.

و هما **جاك جوليه jacques juillet** و الرائد **فاسنان مونتاي** الأول اشتغل مدير ديوان محافظة قسنطينة و عرفه فرحات عباس الثاني فهو شخصية عسكرية يتكلم العربية، القبائبية، الشاوية، ليبيرالي التوجه و واقعي[1].

هذه الخصائص دفعت بسوستال لتعويل عليها من ضبط علاقاته و سياسته في الجزائر على نحو يمكنه من تثبيت أقدامه بصورة جيدة و قوية [2].

و بهذا تكون الجزائر دخلت عهدا جديدا من الإرهاب و الفضائح الاستعمارية، فقد شرع في التعرف على الحياة العسكرية و المدنية منذ دخوله الجزائر حيث قام بعدة زيارات و تفقدات ميدانية لنواحي القطر الجزائري، و قد صرح "سوستيل" عند زيارته لمنطقة الاوراس قائلا : " ان هذه المنطقة تشهد تزايدا في عدد السكان و الأرض لا تكفي لذا نرى في هذه المنطقة حركة إرهابية و يعني هذا ان الثورة سببها الفقر فعلى الجيش الفرنسي ان لا يقوم بعمليات القتل و إنما بعمليات سليمة"[3].

اعترف " **جاك سوستال**" بان الوضع في الجزائر سيء جدا، و ذلك لسببين الأول و هو طبيعة السياسة و الاقتصادية التي نجم عنها الفقر و البؤس و عدم توفر مناصب الشغل، أما السبب الثاني أرجعه لسيطرة الطبقة البرجوازية من المستوطنين على الوضع العام في الجزائر و صرح ان كل الوعود لم تطبق، و أكد على انه لم يأتي للجزائر بنية خوض

[1] د جمال قندل، مرجع سابق، ص 391.

[2] نفسه، ص 392.

[3] احسن بومالي، مرجع سابق، ص 198.

المعارك لان الأمر في نظره لا يتعدى ان يكون تمردات في بعض السكان للحصول على حياة أفضل [1].

و في نظره ان هذه الإصلاحات ستنجح في ردع الثورة و إجهاضها لكنه فشل.

المبحث الثاني: إصدار قانون حالة الطوارئ و أهم بنوده

1- إصدار قانون حالة الطوارئ والمصادقة عليه

في ليلة 31 أكتوبر 1954 استيقظت فرنسا على عمليات عسكرية عبر كامل التراب الوطني الجزائري قامت بها وحدات الجيش التحرير الوطني و منذ التهور الأولى رفض المسؤولون الفرنسيون اعتبار هذه العمليات ثورة من اجل تحرير الوطن ضد الاستعمار بل هيا مجرد عمليات إرهابية و الذين يقومون بها هم مجرد إرهاب و قطاع طرق [2].

و من اجل ان تتمكن فرنسا من القضاء على الثورة الجزائرية بسرعة لجأت الى الاستعانة بقوانين إضافية جديدة فأعلن لذلك قانون حالة الطوارئ.

و يعتبر قانون حالة الطوارئ اخطر إجراء اقدم عليه الوالي العام في الميدان الأمني و العسكري بحيث في تاريخ 19 مارس 1955 اصدر بيانا عن وزارة الداخلية يتضمن إعلان حالة الطوارئ [3].

---

[1] كوثر هاشمي، مرجع سابق، ص 78-79.

[2] نورالدين عسال، جرائم فرنسا ابان الثورة التحريرية بين مسؤولية الدولة و الفعل المعزول ، المجلد 9، العدد 1، ، 1-6—2016، ص 160.

3 عبد الله ناصري معمر، نماذج من الاستراتيجية الفرنسية منذ الثورة التحريرية بمنطقة الاوراس 1954-1956، مجلة الدراسات و البحوث الانسانية، المجلد 2، العدد 8 سبتمبر 2018، ص244.

لقد عرف مشروع هذا القانون مناقشات طويلة في البرلمان الفرنسي و تأخر تطبيقه بسبب معارضة البعض و اختلافهم حول مسالة و خاصة خلاف " ادغارنور" مع " مانديس فرانس".[1]

حيث جرت مناقشات في جلسة 1 افريل 1955 ودامت أكثر من 15 ساعة وتمت المصادقة علي المشروع ب 379 صوتا بنعم و 219 صوتا لا، ثم عرض على المجلس الجمهوري الذي يصادق عليه كذلك ب 933 صوتا نعم و 72 صوتا لا.[2]

وعمل " **جاك سوستال**" على شرح السياسة الذي كان ينوي انتهاجها بفضل تطبيق هذا القانون الى جانب الدعم المالي والإصلاحات وفي السياسة التي خدمها هي عبارة عن سياسة الثقة و الأخذ بعين الاعتبار[3].

و تمت المصادقة عليه هذا القانون و صار حيز التنفيذ في 3 افريل 1955 و الذي بموجبه منحت الحكومة الفرنسية سلطات خاصة لمواجهة ما أسموه حقوقيا " حوادث الجزائر "[4] و كذلك أعط الحق للسلطات العسكرية الضوء الأخضر لخنق أي صوت يناد للثورة[5]. و اعتقال أي شخص في أي وقت بدون الحصول على موافقة الجهات القضائية و إقامة مناطق أمنية لاعتقال المواطنين و إبعادهم من ديارهم بقصد عزل الثوار و إنشاء جهاز الشرطة الريفية و تحديد إقامة الأشخاص و عدم السماح لهم بالشغل الى بعد الحصول على إذن من السلطات الأمنية[6].

---

[1] الغالي غربي، مرجع سابق. ص 244.

[2] نور الدين عسال، مرجع سابق، ص 163.

[3] Yves courriere , la geurre d'algerie, le temps des leopands vol 2 ed rahma , alger , 1993, p90-91.

[4] .عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2002، ص 200.

[5] محمد البجاوي و اخرون، الثورة الجزائرية و القانون، دار اليقضة العربية، برج عزوز ، د س، ص 221.

كما يعتبر قانون حالة الطوارئ تغطية لحالة الحصار الذي كان من المفترض إعلانها في الجزائر، لأنها تتضمن إجراءات تقضي على الحريات الفردية التي يتمتع بها كل مواطن فرنسي و التي لا تمس و لا تنتهك إلا في حالة تطبيق المادة السابعة في دستور سنة 1946 و في نفس المادة المتعلقة بحالة الحصار[1].

ففي بداية الأمر ظهرت فكرة حالة الحصار l'était de siège الذي كان هدفها إعطاء للقيادة العسكرية الإمكانيات اللازمة المتعلقة بالسياسة الأمنية التي تسمح في إطار التشريع الاستثنائي يمنع التمرد على سلطة غير ان النص الفرنسي يرى انه لا يمكن الإعلان عن حالة الحصار في المتروبول الفرنسي لكن بالنسبة للحكومة الفرنسية فالجزائر ليست فرنسا بل مستعمرة [2].

و تجنبا لهذا الأخير إلا و هو حالة الحصار التي تدعو اليها أحكام الدستور أثناء الدخول في حالة حرب أو عندما يتمرد الجيش [3]. قامت الحكومة الفرنسية الى اختيار حلا وسط حسب نظرها و هو احترام الكلي لجميع الحريات تحت مسمى حالة الطوارئ فاعلان حالة الحصار سوى تؤدي الى تفكيك الهياكل التنفيذية الإدارية لأنها تنقل الحكم الى السلطات العسكرية [4].

و قد طبق قانون حالة الطوارئ على منطقة الاوراس و شرقي مقاطعة قسنطينة لمدة 6 أشهر و في 6 افريل توسع الى باتنة و تبسة و الوادي، و في شهر ماي عمم على كامل عمالة

[1] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 162.

[2] نور الدين عسال، مرجع سابق، ص 163.

[3] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 162.

[4] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، 1954-1962 ج2، من منشورات اتحاد الكتاب، المغرب، د ب، 1999.

قسنطينة و عدة جهات من عمالة الجزائر و وهران و في شهر اوت على كامل التراب الوطني الجزائري[1].

و يعتبر الجنرال " بارلانج" أول من طبق قانون حالة الطوارئ بعد تعيينه في 22 افريل 1955 قائدا عاما للجهات التي تشملها حالة الطوارئ حيث قام بحملة دعائية واسعة لتجميد المظلين و إرهاب الأهالي [2].

فقد عمد على تطبيق قانون حالة الطوارئ بين باتنة و بسكرة، كما ذكرنا سابقا بهدف عزل الاوراس عن الجنوب التونسي و ضم وادي سوف أين يمكن إيصال الأسلحة الى الاوراس من القطر الليبي الشقيق [3].

يعتبر قانون حالة الطوارئ من اخطر القوانين التي طبقتها فرنسا على الجزائر و الذي تم الإعلان عنه تجنبا إعلان حالة الحصار و الذي إذا ما تم الإعلان عنها تعترف فرنسا بالآن الجزائر و فرنسا في حالة حرب و هو الشيء الذي ترفضه فرنسا و لن تقبل به و ذلك من اجل تلميع صورتها أم الرأي العام العامي.

1- أهم بنود قانون على حالة الطوارئ

***المادة الأولى** من وثيقة حالة الطوارئ على ان الإجراء الجديد يمكن تطبيقه على كل أو على جزء من تراب الوطن الأم و الجزائر أو عملات ماوراء البحار، و يكون ذلك في حالة

1 لخضر شريط واخرون، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954، د ب، 2007، ص154.

[2] يوسف مناصرية، دراسات و ابحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2013، ص97.

[3] مرجع نفسه، ص98.

وقوع خطر داهم نتيجة اضطراب الأمن العام، أو في حالة وقوع حادث يتسم بطابع الكارثة العمومية نظرا لنوعها و خطورتها [1].

*المادة الثانية: لا يعلن عن حالة الطوارئ بنص قانون يحدد الدائرة الإقليمية التي تدخل في نطاق حالة الطوارئ بمعنى ان المناطق التي تقام فيها وتطبيق حالة الطوارئ تكون وفق مراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناءا على تقرير من وزارة الداخلية[2].

*المادة الخامسة: يمنح للوالي العام سلطة اتخاذ تدابير حظر التجول للأشخاص والعربات الأماكن والساعات المحددة وفق قرار إداري.

*المادة السادسة: يمكن لوزير الداخلية والحاكم العام بالجزائر ان يقرر الاعتقال للأشخاص الذين يكون نشاطهم خطرا على الأمن[3].

*المادة الثامنة: يمكن لوزير الداخلية والحاكم العام أو والي المقاطعة بإصدار أوامر غلق مؤقتة لقاعات الحفلات والأماكن الاجتماعية كما يمكن منح تصاريح للاجتماعات إذا كانت لا يترتب عنها شعب.

المادة الثانية عشر: عند الإعلان عن حالة الطوارئ في كامل أو جزء من المقاطعة يتخذ مرسوم بناءا على تقرير وزير العدل ووزير الدفاع، يمكن بواسطته إباحة القضاء العسكري النظر في الجريمة أو الجنحة المرتبطة بها بدلا من محكمة الجنايات[4].

[1] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الاول، مرجع سابق، ص105.

[2] رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة، 1956-1962، دار الحكمة، الجزائر العاصمة، 2009، ص 204.

[3] مرجع نفسه، ص 210.

[4] مرجع نفسه، ص 205.

ان قانون حالة الطوارئ يعد من الإجراءات القمعية البوليسية للسلطات الفرنسية تهدف لتنفيذ الحقوق والحريات السياسية للأفراد بالجزائر، ويمثل هذا مساسا خطيرا لحقوق الإنسان و بالتالي احترافا للقوانين الدستورية الفرنسية ما جاء ببيان حقوق الإنسان 1948[1].

و من أهم الإجراءات التي اعتمدتها السلطات في تطبقها لقانون حالة الطوارئ:

*إنشاء المحتشدات في المناطق النائية.

*إعطاء صلاحيات للسلطات الفرنسية بحيث يحق لها اعتقال الجزائريين و نفيهم و وضعهم تحت الإقامة الجبرية من قبل المحاكم العسكرية.

*السماح للشرطة باعتقال أي شخص دون الحصول على الإذن من طرف السلطات الاستعمارية و الموافقة من الجهات القضائية.

*إنشاء جهاز للشرطة الريفية المتنقلة.

*منع تحرك أي شخص والسيارات إلا بعد الحصول على إذن من طرف السلطات الاستعمارية.

كما أصدرت تعليمات تتعلق بزيادة عدد المحتشدات والتجمعات وشددت في نفس الوقت الرقابة السياسية في ميدان الإعلام والثقافة[2].

[1] رشيد زبير، مرجع سابق، ص205.

[2] لخضر شريط، مرجع سابق، ص155.

المبحث الثالث: تمديد قانون حالة الطوارئ

1. هجومات 20 اوت و دورها في تمديد قانون حالة الطوارئ:

بعد مرور عامين على اندلاع الثورة التحريرية حاولت السلطات الاستعمارية التقليل من العمل العسكري لجيش التحرير الوطني معتمدة سياسة التضليل لذلك عمدت قيادة الثورة الى تخطيط لعمليات عسكرية كبرى من أشهرها هجومات 20 اوت 1955 التي عملها الشهيد **زيغود يوسف** في الشمال القسنطيني على 36 مركز استعماري من بينهم مراكز الدرك والشرطة ومزارع المعمرين[1].

ولقد عملت أحداث 20 اوت 1955 على دفع المسيرة الثورية نحو الأمام وبعث روح الأمل من جديد في صفوف المجاهدين والشعب معا ولم تبقى الثورة محصورة في مناطق الأحداث فحسبه بل اتسعت الهجومات لتشمل مناطق مختلفة من التراب الوطني[2].

حيث يقول العقيد الراحل " علي كافي" رحمه الله ان: " ان فكرة عملية 20 اوت 1955 كانت مبادرة شخصية من البطل زيغود يوسف و تحمل خطورة مسؤولية نتائج العملية ان لم تسر على ما يرام و حسبما يرجى منها"[3].

و خلفت هجومات 20 اوت 1955 123 قتيل فرنسي و ذهب ضحيتها 1273 جزائري جراء الحملة العسكرية الانتقامية للسلطات الفرنسية[4].

و تمكن الثوار بفضل هذه العمليات في داخل الجزائر من القضاء على استراتيجية الجيش الفرنسي و التي كانت تقوم على أساس: " ان التمرد يجب ان ينفى حيث ولد" كما ان نجاح

---

[1] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ الجزائر خاصة، الجزء2، دار المعرفة، د س، ص320.

[2] احمد منغور، موقف الراي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية، 1954-1962، ط1، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص76.

[3] احمد بن محمد بونوة، هجومات 20 اوت 1955، جمعية التفوق الثقافي، الجزائر، 5-11-2015، ص5.

[4] عمار عمورة، مرجع سابق، ص320.

الثورة في تنفيذ أحكام الإعدام في صفوف بعض الأوروبيين حسب المصادر الرسمية الفرنسية قد خلق الرعب و الهلع في نفوس الأوربيين بالجزائر و شجع الجزائريين على الانضمام الى الجيش التحرير الوطني الجزائري[1].

2. أبعاد هجومات 20 اوت 1955:

1-فتح أبواب الثورة على مصراعيها أمام جميع المواطنين الجزائريين لدخول المعركة.

2-الضغط على القوات الفرنسية التي تضرب طوقا محكما على منطقة الاوراس و إجبارها على الانسحاب منها.

3-التعبير عن التضامن و التكاثف مع الشعب المغربي بعد اعتقال و نفي الملك محمد الخامس.

4-القضاء على الدعاية الفرنسية الزاعمة بان ثورة الجزائر مستوحاة من الخارج و ليست نابعة من تصميم الشعب الجزائري.

5-أما الهدف الاسمي فهو تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة.

وبالنسبة الى تحديد هذا اليوم يمثل نهاية الأسبوع وبداية العطل والإجراءات للجنود الفرنسيين ورجال الشرطة والدرك، حيث يصبح المجال مفتوح أمام الثوار لشن الهجوم عليهم.

2-في مثل هذا اليوم يعرف سوق سكيكدة حركة كبيرة مما يساعدهم على التخابي بين الشعب وعدم معرفتهم وافضحاهم[2].

[1] احمد منغور، مرجع سابق، ص73-74.

[2] المرجع نفسه، ص 8-9.

3. أهم نتائج داخلية وخارجية للهجومات

أ) أهم النتائج الخارجية:

لقد كان لهجومات 20 اوت 1955 مجموع من النتائج المهمة في الخارج نذكر منها:

فقد حصلت رسالة الى الرأيين العامين الفرنسي والعالمي ان هناك شعبا اغتصبت حقه في سيادة نفسه وان ثورة 1 نوفمبر تعتبر تعبير في رفضه لسياسة الأمر الواقع التي حاولت السلطة الفرنسية فرضها من خلال الادعاء بان الجزائر فرنسية بحكم التاريخ.

دعم مطلب المجموعة الافرواسيوية التي تبنتها مهمة الدفاع عن القضية الجزائرية في المحافل الدولية[1].

ب) النتائج الداخلية:

لقد كانت هجومات 20 اوت 1955 بمثابة الإنذار الأخير لكل المتمردين في الانضمام الى الثورة، وتهديد كل من يعمل مع الادارة الفرنسية او تحت سلطتها حيث عقدت هذه التهديدات الشيء المراد منها حيث تم تشكيل مجموعة من النواب الجزائريين الذين اخذوا يتمردون على المستعمرين ودعا هؤلاء النواب الى ضرورة وقف العمليات العسكرية وإطلاق سراح المعتقلين والتفاوض مع المحاربين واعتراف ضمنيا بجبهة التحرير كممثل وحيد للشعب الجزائري.

انضمام جمعية علماء المسلمين الى الثورة على إثر هذه الهجومات بالإضافة الى انضمام فرحات عباس.

وفك الحصار على منطقة الاوراس وإقحام الشعب في الثورة.

1 محمد العربي الزبيري ز اخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، 1954-1962، مرجع سابق، ص46.

ضرب مشروع سوستال في العمق[1].

4. ردود فعل الإدارة الفرنسية على هجومات 20 اوت 1955:

فقد سعت فرنسا للانتقام من الجزائريين الأبرياء حيث اعدم 1300 جزائري حيث قاموا بتنظيم ميلشيات و قاموا بقتل جماعي ضد المسلمين و تجاهل كل الاتفاقيات المبرمة حول التعامل مع الأسرى المساجين في الحرب خاصة اتفاقية جنيف التي وقعتها فرنسا[2].

كما جندت أكثر من 30 ألف جندي للعملية الواحدة مدعمين بالطائرات و بمختلف أنواع الأسلحة للقيام بعمليات واسعة النطاق مثل العمليات التي أسمتها "الأمل و البندقة" و ذلك سعت فرنسا لتطويق المناطق وفق مايعرف ب " كادرياج" أي تقسيم المكان المستهدف الى مناطق صغيرة مربعة قصد محاصرتها و تطهيرها من الثوار[3].

كما عملت السلطات الفرنسية على توسيع العمل بقانون حالة الطوارئ في كامل التراب الجزائري و سماح للوالي العام ليفرض الرقابة على الصحافة ابتداء من افريل 1955[4].

بموجب هذا القانون الذي اعتمدته فرنسا لكبح لهيب الثورة في هجومات 20 اوت 1955 حيث تم تهديده في الأول الى 6 أشهر إتباع رفضت الثورة و قرار مجلس الوزراء الفرنسي تمديد حالة الطوارئ لستة اشهر اضافية[5].

لقد كان لهوجومات 20 اوت 1955 انعكاسات واضحت على السلطات الاستعمارية فمنذ الوهلة الأولى و بحسب فشل السلطات الاستعمارية كبح هذه الهجومات عمدت على تمديد

---

[1] الغالي غربي، مرجع سابق، ص 45-46.

[2] احمد منغور، المرجع السابق، ص 74.

[3] موسى تواني، رابح عواد، هجومات 20 اوت 1955، دار البحث، الجزائر، د س، ص77.

[4] نور الدين عسال، المرجع السابق، ص166.

[5] المرجع نفسه، ص166.

قانون حالة الطوارئ الذي عملت به في 3 أفريل 1955 لتطويق الثورة و خنقها في مهدها و قطع الطريق أمام الثوار لمواصلة هجوماتهم و توقيف الشعب الى الالتفاف حول الثورة.

و من كل هذا يتضح لنا ان جاك سوستال استطاع ان يقنع البرلمان الفرنسي بفكرته حول قانون حالة الطوارئ و التي جرت حولها مناقشات كثيرة و رغم كل المعارضات التي كانت ضده من قبل النواب الى انه تم المصادقة عليه من قبل البرلمان الفرنسي و الذي و الذي كان له أثار كبيرة على الجزائريين حيث أعطى العربة الكاملة لرجال الشرطة و غرق الدرك و الذين قاموا بحملات اعتقال واسعة للجزائريين و الذي على إثره قاموا بإنشاء المحتشدات لعزل الثوار عن الشعب إلا ان جيش التحرير الوطني لم يبقى مكتوف إلا انه قام بهجومات 20 اوت 1955 كرد فعل على قانون حالة الطوارئ و التي كان لها أثر كبير في نفوس الجزائريين و المهم أكثر حول الثورة و نزع الخوف من قلوبهم من القوانين التعسفية التي كانت تطبق على الجزائريين دون غيرهم إلا ان هذا الفعل جعل من السلطة الفرنسية تعميم و تمديد قانون حالة الطوارئ الى كامل التراب الجزائري.

الفصل الثالث: المواقف الفرنسية و الجزائرية من القانون و انعكاساته

المبحث الأول: المواقف الفرنسية من القانون

المبحث الثاني: المواقف الجزائرية من قانون حالة الطوارئ

المبحث الثالث: نتائج و انعكاسات قانون حالة الطوارئ

تناولنا في الفصل الثالث ردود الفعل الفرنسية والمواقف والآراء التي قالت بها اتجه قانون حالة وانقسمت هذه الآراء اتجاهين المؤيدين و المعارضين و كل منهم حسب وجهة نظره من النواب البرلمانيين ووزير الداخلية و كذا الصحافة و المستوطنين بين مواقف على تطبيق حالة الطوارئ بالقطر الجزائري و معارض، أما رد فعل الجزائريين حول تطبيق حالة الطارئ لم يبدو أي رد فعل واضح.

وعلى رغم من الإجراءات والبنود والمضامين التي يحتوي عليها القانون وتطبيقاته في القطر الجزائري إلا أنها لم تنجح في إخماد لهيب الثورة التحريرية ولم تستطيع السلطات الاستعمارية من إخفاء إخفاق حالة الطوارئ، وذلك من خلال توسع نطاق الثورة التحريرية من الأرياف الى المدن.

المبحث الأول: المواقف الفرنسية الرسمية:

عقدت الجمعية الوطنية الفرنسية دورة استثنائية ابتداء من 23 مارس 1955 لدراسة وإثراء مشروع " قانون حالة الطوارئ" وقد برزت ثلاثة أراء لنواب حوله بين مؤيد ومعارض[1].

الرأي الأول: يرى ان تطبيق قانون حالة الطوارئ معناه الاعتراف الصريح بالحرب الجزائرية والفرنسية.

الرأي الثاني: يرى في تطبيق قانون حالة الطوارئ مخالف للدستور لان التشريع الفرنسي يسمح بإجراء قانون جديد اتخذته السلطات الفرنسية وهو حالة الطوارئ، تجنب اللجوء الى حالة الحصار الذي تدعو اليها أحكام الدستور أثناء الدخول في الحرب أو التمرد داخلي.

الرأي الثالث: يرى ان تطبيق قانون حالة ضروري جدا من اجل القضاء على الثورة المسلحة في المهد[2].

1. المعارضين:

الآراء المعارضة فقد أنت بدورها تنقسم لقسمين: قسم يعارض القانون (حالة الطارئ) لكونه يجسد الأمر الواقع أي الاعتراف بوجود الحرب بين الشعب الجزائري والاستعمار الفرنسي.

كان من بين المعارضين النائب " كاترو" الذي صرح قائلا ان هذه الحالة التي تريد الحكومة فرضها على الجزائر ستكون سببا في إيجاد نفسية سيئة و خلق جو مضاد لنا تماما، و يمكن لسائر الناس عند إعلاننا لحالة الطوارئ ان تصدق أنباء التي تذيعها الجامعة العربية و لهم حينها ان يستنتجوا بان الحالة في القطر الجزائري أصبحت تساوي على الأقل في خطورتها

[1] احسن بومالي، مرجع سابق، ص 163.

[2] مرجع نفسه، ص163.

الحالة الموجودة ببلاد المغرب الأقصى و تونس لدرجة ان الحكومة أصبحت لا تستطيع مواجهة الموقف إلا بفرض حالة الطوارئ الاستثنائية [1].

وهو بهذا كان خائفا من تغيير الرأي العام العالمي حول الاستعمار الفرنسي و مد خوفا أيضا من تصديق ما تذيعه و تقدمه الجامعة العربية حول القضية الجزائرية.

و في ذلك صرح أيضا: " إننا بإعلاننا حالة الطوارئ سنعترف أيضا أمام هيئة الأمم المتحدة اعترافا صريحا بوجود قضية جزائرية و لم يقف خطوها هنا فقط بل أثارها ستكون وخيمة جدا، لان حالة الطوارئ ستشعر سائر سكان الجزائر من المسلمين طبعا بأنهم قد اصبحو يعيشون تحت سيطرة قوانين استثنائية فهذه الحالة النفسية التي سوف يوحدها إعلان قانون حالة الطوارئ لن تكون نتيجتها خلق عواطف و الصداقة نحو فرنسا بل ستكون على العكس من ذلك[2].

ومن بين النواب الذين عارضو مشروع (قانون حالة الطوارئ) في جلسة 31 مارس 1955 لكونه يخالف نص الدستور الفرنسي النائبة " اليس سبورتيس" نائبة عمالة وهران قالت: " ان النص المعروض علينا خطير جدا وانه مشروع لم يصدر مثله عن أي مجلس فرنسي منذ نهاية القرن الماضي على ان الحكومة السابقة لم تنتظر هذا القانون لتفعيل الأفاعيل في البلاد الجزائرية، وإنما هي تريد هذا القانون لكي تفسح مجال الإرهاب والزجر والعدوان...[3]

وحسب تصريحها فقد رأت أن قانون حالة الطوارئ سيفتح ويفسح الأبواب أمام الإرهاب والخارجين عن قانون رأي الجزائريين والثوار.

---

1 البصائر لسان حال الجمعية العلماء المسلمين، العدد 312، 1955/4/1م، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار الغرب الاسلامي، 2006، ص340.

2 البصائر، مصدر سابق، ص 340.

3 أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 164.

كما أضافت: ان سياسية الضغط لم تجد نفعا و ان الاستمرار في وصف الجزائر بأنها ثلاث مقاطعات فرنسية و تتكلمون عن سياسية الإدماج، لكن كل هذا مجرد هراء و الحقيقة ان الشعب الجزائري محروم من حقوقه الشرعية بعيد عن ثروته يعيش في فقر و أمية و إهمال، و تقول بصراحة ان الحل و الدواء لهذه الحالة هو قيام الجمهورية الجزائرية الحرة على أنقاض النظام الحالي و لا وسيلة لإرجاع الهدوء للبلاد إلا بوقف أعمال الاضطهاد و التنكيل و الشروع في تنفيذ سياسة جديدة مبنية على الاعتراف بالواقع المحسوس [1].

وكان موقف النائب الشيوعي " **جاك ديكلو**" أكثر حدة من انتقاده لمشروع قانون حالة الطوارئ حيث صرح قائلا: " أنكم تريدون إحياء نظام دولة وإرجاع أسوء عهوده للماريشال بيتان و إقامة دعائم الحكم الفاشستي في البلاد"[2].

أما النائب الشيوعي السيد " **بلخي**" فقد جاء في تدخله: " ان هذا المشروع مخالف تمام المخالفة لنص الدستور الفرنسي، وما هؤلاء إلا وسيلة قمع واضطهاد تستعمل لمقاومة حركات شعبية المطالبة بحقها[3].

و جاء في تدخل النائب "**فالون**" إخلافا لما تقوله الحكومة فان حالة الطوارئ التي تطلبون من المصادقة عليها هي أفدح خطبا من حالة الحصار و القانون الجديد يعطي النظام البوليسي سلطة لا تتحدد و يمتهن الكرامة البشرية لأقصى حدود الامتهان و يفتح أبواب المعتقلات[4].

---

[1] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 165.

[2] د هاشمي كوثر، الحاكم العام جاك سوستال الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 90.

[3] احسن بومالي، مرجع سابق، ص 165.

[4] مرجع نفسه.

و عندما عقب السيد " بورجيس مونري"[1]، وزير الداخلية الفرنسي آنذاك على التدخلات النواب في جلسة 31 مارس 1955 حاول ان يبرر موقفه و انه لم ينشئ هذا القانون بل انه قد وجده جاهزا تقريبا ، لأنه سلفه و هو الذي فكر فيه و جمع لجنة لتحريره، و ما منعه عن تقديمه للمجلس للمناقشة فله إلا سقوط مسيو منديس فرانس و لا تزال اللجان تدرس ذلك المشروع الذي يظن ان المجلس ستناقشه اليوم أو غدا[2].

كما جاء في تدخل السيد "يورجيس مونري" مايلي: " إننا نواجه الحالة في القطر الجزائري يجب ان نقابلها باستعداد في الميدانيين الحربي و الإداري[3].

فلقد قدم النجدات العسكرية الكافية و زاد في عدد و نفوذ حكام الجهات لكن الوضع بقى مزعج لسلطات الاستعمارية من بعض المناطق في القطر الجزائري و حسب راية ان الثائرين و الخارجين عن القانون يخضعون لقيادة أجانب عن البلاد، كما رأى وزير الداخلية ان حالة الطوارئ وسط بين الحق العام و حالة الحصار تمكن الحكومة الفرنسية من تمهيد الأمن و القضاء على الثورة، و ان حالة الطوارئ هده لن تطبق على كامل البلاد الجزائرية بل تطبق في المناطق التي توجد فيها أعمال التمرد و التي يأوي اليها المتمردون[4].

2. المؤيدون:

وكان من بين النواب الذين أيدوا الموافقة على تطبيق حالة الطوارئ بالقطر الجزائري في جلسة 30 مارس 1955 النائب جنيتون الذي جاء في تدخله ان حالة القطر الجزائري لا

---

1 بوج مونري 1914، سياسي ورجل فرنسي بدا حياته العامة في المقاومة الفرنسية للاحتلال الالماني انتخب ناصب برلماني 1946، شارك كوزير دولة في عهد وزارات أصبح وزير الاشغال العامة 1950 ووزير للعمال 1954 وشغل عدة مناصب اخرها وزير الداخلية، عضو في الحزب الراديكالي الاشتراكي اليميني ومن معارضي السياسة التحريرية وسياسة الجنرال ديغول ولاسيما الاستقلال، ينظر د عبد الوهاب الكيالي، موسوعة سياسة، المؤسسة العربية للدراسات، 1 ص 594.

[2] البصائر، لسان حال الجمعية علماء المسلمين، العدد 313، 8-4-1955، مصدر سابق، ص 340.

[3] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 165.

[4] مرجع نفسه، ص 166.

تستدعى إصلاحات اقتصادية فقط بل الواجب يحتم على الحكومة ان تبادر بتنفيذ إصلاحات يجب ان نتمكن وبسرعة و بصفة حاسمة من إرجاع الأمن و الهدوء الى الجهات التي تقع فيها أعمال الاعتداء[1].

1. موقف المستوطنين

بعدما تقرر إصدار قانون الطوارئ لإرضاء الأوربيين هذا لم يجد نفعا من المستوطنين وعليه سار عن بعض الشخصيات لافتعال مشاريع جاك سوستال ورئيس بلدية سكيكدة و بويرجانز احد الموظفين القدماء في الحكومة العامة و كذلك رومير مارتر من كبار المستوطنين كبار الذين تحركوا الى إعلان ميلاد تنظيم سياسي جديد معارض للحكومة الإصلاحية و هو الاتحاد الفرنسي للشمال الإفريقي[2].

أما روني مايير[3]، شن حملة منذ بداية الشهر ضد حالة الطوارئ التي اعتبرها نصف تدبير دون فعالية خفيفة، كان هو والمجموعة التي يمثلها المستوطنين الكبار يخلصون فقط بحالة الحصار تسمح بتركيز على قوى المدينة والعسكرية في يد واحدة[4].

وقد استطاعت الحكومة الفرنسية ان تقنع النواب بالمصادقة على مشروع قانون حالة الطوارئ حيث اجمع نواب باستثناء الشيوعيين الاشتراكيين على قبول هذا القانون، وهذا بعد المناقشة التي جرت في جلسة أول نوفمبر 1955 و دامت 15 ساعة و نصف ساعة، و بعد ان اقدم النواب على 50 اقتراعا علنيا لرفض كل تغيير في النصوص المعروضة تمت المصادقة

---

[1] البصائر، لسان حال جمعية العلماء المسلمين، العدد 313، 8-4-1955، مصدر سابق، ص 348.

2 محمد شبوب، محمد بن موسى، سياسة جاك سوستال للقضاء على الثورة التحريرية 1955-1956 حوليات جامعة قالمة للعلوم الانسانية و الاجتماعية العدد 6، 2 جوان 2019 ص 234.

3 روني مايير، 1895-1972 من اهم الشخصيات الفرنسية في الجزائر خلال القرن العريني ولد بباريس في 4 ماي 1895 انتخب بائبا راديكاليا عن عمالة قسنطينة لعهدتين مابين 1946-1955 كما شغل منصب نائب رئيس الجمعية الفرنسية 1951 1952، ينظرهاشمي كوثر، مرجع سابق.

[4] Yves courrier , le temps de l'léopard opct, p 91 .

عليه ب 379 صوتا ضد 219 صوت، و بذلك أصبح ساري المفعول ابتداء من 3 افريل 1953.[1]

و بمقتضى هذا القانون فقد أصبح للسلطات الاستعمارية الحق القانوني في نفي و فرض الإقامة الجبرة على المواطنين الجزائريين و محاكمتهم في المحاكم العسكرية، إما المناطق التي فرضت عليها حالة الطوارئ في البداية ورد ذكرها في الجريدة الرسمية الفرنسية الصادرة بتاريخ 6 افريل 1955 فهي:

1 دائرة باتنة (جبال الاوراس) .

2 دائرة تيزي وزو (بلاد القبائل).

3 البلدية الممتزجة تبسة.

4 بلدية مدينة تبسة[2].

هذا وقد علقت صحيفة " لوموند" على قرار إعلان حالة الطوارئ في الجزائر من طرف مجلس الوزراء الفرنسي و قالت: ان إعلان عن هذه التدابير جاء في وقت تضاعفت فيه أعمال الاعتداء و تفاقم عمليات القتال التي يقوم بها الثوار[3].

[1] كوثر هاشمي، مرجع سابق، ص 91.

[2] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 167.

[3] عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، 1955، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الزائر، 1955، ص 131.

المبحث الثاني: المواقف الجزائرية من قانون حالة الطوارئ

لقد تعددت المواقف واختلفت حول قانون حالة الطوارئ الذي صادق عليه في 3 افريل 1955 والذي كان له تأثير كبير في نفوس الجزائريين والذي حولت من خلاله السلطات الفرنسية إخماد لهيب الثورة وتفكير صفوف المجاهدين.

1. ابن جلول

فقد حاول الدكتور ابن جلول نائب قسنطينة تعطيل أعمال اللجنة الداخلية وتأخير تقريرها، وذلك بما قدمه من اعترافات تشكيلية ومعارضات قانونية فكان كلما أسقطت اللجنة واحدة منها بأغلبية 24 صوتا ضد 12 صوتا قدم ودافع عنها[1].

وابن جلول يأتي لقوانين تتناسب مع الجزائريين فقد كان ماهر منذ هذه المناورات وعزلة أعمال الفرنسية التي كانت تريد ان تحمل على مصادقة المجلس فبل انتقامه في البلاد الجزائرية والفرنسية والتي تثير الرأي العام ضد القانون الحالي[2].

حيث تحدث ابن جلول وصرح قائلا: [3]" أين هذا القانون إذا ما أحرزت عليه الحكومة فسيكون أعظم وسيلة لوقوف الجزائر برمتها من فرنسا".

2. فرحات عباس

أما من جانب المسلمين الجزائريين عمل بعد أي رد فعل واضح فقد أعلن بعض النواب في المجلس الجزائري مثل الدكتور ابن سالم الذي يترأس منذ بضعة أسابيع وفدا في باريس وكذلك النواب التابعين لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري السيد فرحات عباس

[1] البصائر لسان حال جمعية علماء المسلمين العدد 319، ص 340.

[2] المصدر نفسه، ص 340

[3] المصدر نفسه، 340.

والدكتور احمد فرنسيس، أعلنوا كلهم أنهم لا يستطيعون ان يبدوا رأيهم في المشاريع الإصلاحية التي تعدها الحكومة قبل ان يطلق عليها[1].

كما كان موقف الشعب الجزائري واضح و هو الرفض لمثل هذه القوانين الاستثنائية و رفضهم هذه المرة مؤكد من طرف جبهة التحرير الوطني التي كانت حريصة على توعية الشعب بضرورة الرفض لمثل تلك الإصلاحات و المخططات و تمثل رفضهم هذا في هجومات 20 اوت 1955[2].

و لكن فرحات عباس[3] صرح فيما بعد مما يدل على تغيير موقف حيث قال: " أنها ناقصة جدا فقد كان في الإمكان ان نرحب بها في 1920 أو 1930 أو 1939، أما في عام 1955 فلم يعد لها صدى في وسط المسلمين" فمنها فرحات عباس يرفض أي إصلاحات تقدم من قبل الحكومة الفرنسية فالوعي الوطني للشعب الجزائري فقد تصاعد و نضج الضمير الثوري لكل جزائري حر[4].

3. عبان رمضان

كما انه بمجرد مصادقة الجمعية العامة على قانون حالة الطوارئ بتاريخ 3 مارس 1955 وقبل ان يتم الإعلان تطيقه بطريقة نهائية في 3 افريل 1955[5]، قام "**عبان رمضان**" بأول عمل له وهو صياغة بيان مطول يحمل تاريخ فاتح من افريل 1955 موجه الى الشعب

---

[1] عبد الله شريط، المرجع السابق، ص 131.

[2] محمد شبوب، محمد بن موسى، المرجع السابق، ص 238.

[3] فرحات عباس: ولد في 24 اكتوبر 1919 في دوار الشحنة بالقرب من منطقة الطاهير بجيجل متخصص في الصيدلة، اسس حزب الاتحاد الديموقراطي البيان الجزائري سنة 1956 عضو اساسي في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ابتداء من 20 اوت 1956 ثم لجنة التنسيق و التنفيذ في اوت 1957 ثم تراس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1958، ينظر كوثر هاشمي، المرجع السابق، ص 48.

[4] محمد شيبوب، محمد بن موسى، مرجع سابق، ص 48.

[5] كوثر هاشمي، الحاكم العام جاك سوستال والثورة الجزائرية مرجع سابق، ص 238.

الجزائري جاء فيه على الخصوص قائلا: " ان السلطات العسكرية الفرنسية تبذل كل ما في وسعها لإخفاء الحقيقة فمثلا عندما تنصب قواتنا كمينا لسيارة مفخخة و يصيب سائقها الهلع فيلقى بمرعوبة الى حيث لا رجعة فان الصحافة الاستعمارية تكتب عن الحادث تنسب سببه الى الجليد"[1]. فهنا يقوم "**عبان رمضان** "يتوعد الشعب الجزائري ويوجههم لعدم تصديق الصحافة الفرنسية لأنها تقوم على تغطية أفعال السلطات الاستعمارية.

وقال أيضا: " أيها الشعب الجزائري، بعد ان حققت نجاحات كثيرة لا ينبغي ان يخفي عليك بان المهمة الباقية مهمة جبارة، لأجل ذلك فان الجيش التحريري الوطني يدعوك للمساعدة ومد يد العون في جميع الميادين... ان النصر مرهون بما يقدمه كل الجزائريين في مهامه الى جانب قواتنا المحاربة والعارضة على مواصلة المعركة الى ان تستمر القضية الجزائرية[2].

وهنا يدعو "**عبان رمضان**" الشعب الجزائري بإنكار بيان أول نوفمبر 1954 وتحذير الجميع أولئك الذين قد شبهوا بهم الاستماع الى "**جاك سوستال**"[3].

حيث قال: " أيها الجزائريون تعالوا جميعا لتعزيز صفوف جبهة التحرير الوطني وتخلوا من التوتر واتركوا الصمت... وسعوا دائرة نشاطكم كل يوم أكثر حتى تتمكنوا من إرضاء ضمائركم وتسديد الدين الذي عليكم[4].

لقد حاول " **عبان رمضان**" من خلال هذا البيان الى تعبئة الجماهير الجزائرية حول صفوف جيش التحرير الوطني والثورة الجزائرية والوقوف في وجه أي قانون او إصلاحات تقدمها الحكومة الاستعمارية بكل قوة وعدم السماح لهم بفرضها على وطنهم الجزائر وهذا يعتبر حقر بلادهم عليهم.

---

[1] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 33.

[2] المرجع نفسه، ص 33.

[3] محمد شيبوب، محمد بن موسى، المرجع السابق، ص 238.

[4] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 33.

4. جمعية علماء المسلمين:

و قد صرحت جمعية العلماء المسلمين في جريدة البصائر الناطقة باسمها حيث قالت: " كلا أيها السادة انك مغالطون و إننا لا نريد و لا نقبل ان نجاريكم في هذا الغلط المتعمد و لو فرضتم عليا ألف حالة حصار و لو تبين علينا كل ما في حالة الطوارئ إننا نقول لكم كلمة الحق نصحا لكم و نصحا لنا، و لن نزال نقولها و لن نزال نكررها ما دمنا نستطيع ان نمسك القلم أحرارا، و ما دمنا نستطيع ان محرك اللسان أحرارا"[1].

وهذا يعد تصريح قوي من جمعية العلماء المسلمين ورفضهم القاطع لأي قانون وخاصة قانون حالة الطوارئ وحالة الحصار وبأنهم سيقفون في وجه الاستعمار بالقلم واللسان.

كما كان موقف بعض السياسيين والمناضلين الجزائريين الخوف من هذه التدابير الجديدة التي أعلنت عنها الحكومة بصفة غير معهودة لأنها تدابير تذكر بكثير من القوانين الاستثنائية التي اتخذت في الماضي والتي قاومها، وهم يبحثون بصفة خاصة ان تنتسب هذه التدابير في تصلب لدى السكان بدلا من ان تبعث فيهم الطمأنينة التي نبحث عنها الحكومة[2].

لقد كانت معظم مواقف الجزائريين من قانون حالة الطوارئ الرفض لمثل هذه القوانين الاستثنائية حيث راحوا يحاولون توعية الشعب و حثهم للالتحاق حول الثورة و جيش التحرير لمقاومة هذه القوانين التي تسع من خلال الحكومة الفرنسية قبل الثورة في المهاد و تفكيك صفوف جيش التحرير مع وجود مواقف تغيرت مثل موقف " **فرحات عباس**" الذي لم يبدي رأيه في الأول حتى يطلع على هذه المشاريع الإصلاحية و الذي تغير فيما بعد بالرفض لكل إصلاح يقدم و انضمامه الى جيش التحرير الوطني فيما بعد و البعض الأخر التخوف من تلك القوانين الاستثنائية.

[1] البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين، العدد 313، مصدر السابق، ص 341.

[2] عبد الله شريط، مرجع سابق، ص 132.

المبحث الثالث: نتائج وانعكاسات قانون حالة الطوارئ

بالرغم من كل المحاولات الفرنسية والإجراءات المتخذة على اثر قانون حالة الطوارئ و التي تمثلت في إقامة المحتشدات و التنفيذ في أساليب التعذيب الى أنها فشلت في إخماد لهيب الثورة.

بل كانت النتيجة ايجابية بالنسبة للثورة الجزائرية إذ ان الخسائر الفرنسية قد بلغت درجة كبيرة رغم كل المجهودات التي تبذلها قصد القضاء على الثورة[1]. وبل دفعت و زرعت في نفوس الجزائريين روح المقاومة حيث قام الثوار بهجومات كرد فعل على قانون حالة الطوارئ و القمع الجهنمي الذي تسببت فيه مجموعات الدرك و الشرطة أعطى لهم الحق في التصرف كما يحلو لهم بهجومات عرفت بهجومات 20 اوت 1955 في الشمال القسنطيني.

كما ساعدت هذه الإستراتيجية على التحام الشعب الجزائري و اقروا الثقافة حول قيادة السياسة و جيشه المغوار الذي ما انقل يكثف من عملياته العسكرية يوما بعد يوم و التحاق السياسيون المتمردون أمثال " فرحات عباس" و آخرين بقيادة جبهة التحرير الوطني، أما الأوربيون و قد امتلكهم الرعب و سكنهم الخوف راحوا يطلبون باستمرار الجيوش[2].

و قد اعترف المارشال " جوان" بإخفاقه في الثامن عشر من ماي 1955 الى السيد " ادغارفور" الفرنسي عبر فيها على مرارة الهزائم التي تلقاها قواته الى يد الجيش التحرير الوطني حيث ذكر : " بان الوضع في الجزائر خطير جدا و المعلومات الأخيرة وصلتنا تثبت بأننا نسير نحو انتفاضة معممة تحت لواء الجهاد و ذلك بعمالة قسنطينة"[3].

---

[1] لخضر شريط و اخرون، مرجع سابق، ص 156.

[2] المرجع نفسه، ص 176.

[3] امال قبايلي، قانون حالة الطوارئ الجزائر سنة 1955، مجلة المصادر، المجلد 10، العدد 17، بتاريخ 2008/04/10، ص 190.

كما يظهر فشل هذا المشروع الرهيب من خلال خطورة كل إجراء عند إخفاق الأول فمن سياسة التمشيط و القمع الجماعي العشوائي فى كثير من المناطق مثل الاوراس و القبائل و بالأرياف و المدن الى إجراء تطويق المناطق أو ما يسمى بالمناطق المحرمة و القضاء بإجلاء السكان و إرغامهم على التخلي عن ممتلكاتهم و حشتهم داخل مراكز التجمع الى المحتشدات المقامة التي اكد فيها وزير الداخلية الفرنسي من فوق منبر المجلس الوطني الفرنسي أثناء مناقشة قانون حالة الطوارئ[1].

حيث قال : " ان وضع بعض الناس في إقامة جبرية عملا بهذا القانون لا يعني أبدا و أصلا انه سيقع أثناء معتقلات أو محتشدات، و ليس الأمر نحو إثبات تلك المحتشدات".[2]

و قد رفض الشعب الجزائري ان يصدق كل الإصلاحات التي تقدمها الحكومة الفرنسية او كما عبر عنها الجزائريين بأكذوبة افريل[3].

كما لم يكن قانون حالة الطوارئ عقبة في وجه جيش التحرير الوطني على العكس بل كان دافع قويا لتكثيف نشاطاته حيث انتقلت العمليات العدائية من الارياف والجبال الى المدن.

[1] امال قبايلي، مرجع سابق، ص 191.

[2] احسن بومالي، مرجع سابق، ص 170.

[3] امال قبايلي، المرجع السابق، ص 190.

و من خلال هذا الفصل نستنتج ان قانون حالة الطوارئ لم يلقى استحسان كبير من قبل نواب البرلمان الفرنسي و كذلك المستوطنين و الشعب و السياسيين الجزائريين فتلقى اعتراضات كبيرة خاصة في الأوساط الجزائرية و هذا لا يعني وجود فئة مؤيدة له كما يوجد بعض المواقف التي على إثره تغيره خاصة موقف فرحات عباس المؤيد الى فكرة الجزائر فرنسية و المنادى بها أصبح شيء جديد إلا و هو الجزائر الجزائرية أما المستوطنين فتخوف من فكرة التخلي عن الجزائر الفرنسية في ظل الظروف الراهنة و سبب هذا القانون و على الرغم من كل المعارضات الى انه طبق على ارض الواقع.

خاتمة

خاتمة

بعد دراستنا وتحليلنا لموضوع أطروحتنا هذا الذي يحمل عنوان قانون حالة الطارئ في الجزائر و الذي تمت المصادقة عليه في 3 أفريل 1955 و التي جاءت في ثلاث فصول توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات و النتائج.

أولا : لقد كانت السلطات الفرنسي من خلال سنها لقانون حالة الطوارئ محاولة منها خنق الثورة في المهاد كما حاولت القضاء على أمة و شعب مازال متمسكا بهويته و بمبادئه التي نادي بها مند الأزل والذي لم يتوصل الى مواجهة المغتصب في أرضه.

ثانيا: إذا اتبعنا موضوعنا جيدا نجد ان قانون حالة الطوارئ ماهو إلا وسيلة و حجة استعملتها فرنسا لأحكام السيطرة و استغلال الموارد البشرية و الطبيعية بالجزائر علما ان هدا النوع من الإجراءات تتخذها الدولة ذات السيادة و السلطة في مواجهة الوضع الأمني الراهن.

ثالثا: كما يعتبر قانون حالة الطوارئ وسيلة إجرامية لإبادة الشعب و الأمن الداخلي لدولة أخرى و تغطية منها لعجزها في المحافظة على حلم المستوطنين الذي زرعته فيهم بأن الجزائر فرنسية.

رابعا: اعتبر ما حدث في الجزائر والأمر الذي عملته السلطات الاستعمارية جرما بشريا في حق أمة بأكملها مستمد من قاعدة التعسف في استعمال السلطة المطلقة التي استمدت فرنسا تشريعها من نظام المستعمرات.

خاتمة

خامسا: نستنتج ان الدراسات القانونية لهدا القانون لم تكن لصالح هذا التشريع كإجراء استثنائي يمكن تطبيقه في أي دولة من اجل السيطرة على الوضع أو إخماد أي مظاهرات مسلحة .

سادسا: إلا ان هذا القانون لم يقف في وجه جيش التحرير الوطني بل كان دافعا أساسيا في مواصلة العمل الثوري و نقله من الأرياف الى المدن و رفض أي قانون أو إصلاح يأتي من قبل السلطات الفرنسية و هذا ان دال على شيء بدل على تزايد الوعي لدى الشعب الجزائري و الثوار وإيمانهم بان فرنسا لا تأتي إلا بالثورة.

سابعا: لقد كان رد جيش التحرير الوطني على قانون حالة الطوارئ عنيفا على السلطات الفرنسية حيث قابلتها هجومات 20 اوت 1955 و التي تعرف بهجومات الشمال القسنطيني على المؤسسات الفرنسية.

الملاحق

[2]الملحق رقم 1: منشور عبان رمضان الموجه للمناضلين و الجماهير بتاريخ الفاتح من أفريل 1955[1]

Appel de F.L.N – A.L.N

Peuple Algérien,

Depuis cinq mois, ton armée de l'A.L.N combat pour que l'Algérie recouvre sa dignité, sa liberté et sa souveraineté. L'impérialisme Français, sentant ses bases ébranlées et pris de panique, a lancé contre nous ses forces policières et militaires. Celles-ci ne reculent devant aucun moyen si barbare et si abject soit-il (exécutions sommaires, viols, lynchages, tortures, etc…).

Venues de France et d'ailleurs, des forces militaires formidables, servent une mauvaise cause, espérant écraser dans l'œuf ceux que le gouvernement Français nomment tour à tour «hors-la-loi», des «bandits», des «rebelles» et enfin des «aventuriers». Mais, une fois de plus le colonialisme français s'est trompé car il a compter sans la foi, l'esprit de sacrifice et la farouche volonté des meilleurs de tes fils, qui ont juré de vivre libres ou de mourir.

En effet, dans presque tous les accrochages, nos groupes composées de 10 à 20 hommes ont tenu en échec et infligé des pertes sérieuses aux unités de l'armée françaises… ;

L'autorité militaire française minimise sans vergogne ses pertes et exagère les nôtres afin de porter atteinte a ton moral et à ne pas affoler l'élément colon. L'autorité militaire française fait tout pour te cacher la vérité. Ainsi, lorsque les nôtre s'embusquent et attaquent une automitrailleuse et que le conducteur, surpris et effrayé, jette son véhicule dans le ravin, la presse coloniale porte cet incident sur le compte du verglas !

Après avoir remporté plusieurs succès, tu ne dois pas ignorer que la tache qui reste est titanesque, c'est pour cela que ton Armée de Libération Nationale t'appelle pour lui venir en aide et de lui porter secours par tous les moyens. La réussite dépend de la contribution de tous les Algériens aux côtés des forces combattantes décidées a poursuivre le combat jusqu'au triomphe de la cause Algérienne !

Nous mettons en garde contre ceux qui maintiennent la confusion. Nous dénoncerons tous ceux qui ont recours au mensonge et à la calomnie pour te dérouter de la véritable voie. Le tribunal de l'A.L.N sera impitoyable envers les traîtres et les ennemies de la patrie.

Algériens ! Venez en masse renforcer les rangs du F.L.N. sortez de votre réserve et de votre silence. Elargissez chaque jour le champ de votre action. Ainsi, vous vous acquitterez envers votre conscience et votre pays d'une lourde dette.

Vive le peuple Algérien.
Vive l'A.L.N.
Vive le F.L.N.

1 مراد أعراب، خطة سوستال لمواجهة الثورة، 1955، مذكرة لنيل شهادة الماجيستار، فرع تاريخ الثورة الجزائرية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 192.

3

الملحق 2: نص قانون حالة الطوارئ 03 أفريل 1955.

Loi N° 55-385 du 3 avril 1955 instituant un état d'urgence et en déclarant l'application en Algérie :

L'assemblée nationale et le conseil de la république ont délibéré,

L'assemblée nationale a adopté,

Le président de la république promulgue la loi dont la teneur suit :

Titre I^er

Art. 1- L'état d'urgence peut être déclaré sur tout ou partie du territoire métropolitain, de l'Algérie ou des départements d'outre-mer, soit en cas de péril imminent résultant d'atteintes graves a l'ordre publique, soit en cas d'événements présentant, par leur nature et leur gravité, le caractère de calamité publique.

Art. 2- L'état d'urgence ne peut être déclaré que par la loi. La loi détermine la ou les circonscriptions territoriales à l'intérieur desquelles il entre en vigueur. Dans la limite de ces circonscriptions les zones ou l'état d'urgence recevra application seront fixées par décret pris en conseil des ministres sur le rapport ministère de l'intérieur.

Art. 3- La loi fixe la durée de l'état d'urgence qui ne peut être prolongée que par une loi nouvelle.

Toutefois, en cas de démission du gouvernement ou de vacances de la présidence du conseil, le nouveau gouvernement devra demander la confirmation par le parlement de la loi déclarant l'état d'urgence dans un délai de quinze jours francs à compter de la date à la quelle il a obtenu la confiance de l'assemblée national.

Si cette demande n'est pas présentée dans le délai prescrit la loi sera caduque.

Art. 5- La déclaration de l'état d'urgence donne pouvoir au préfet dont le département se trouve en tout ou partie compris dans une circonscription prévue à l'article 2 :

1° D'interdire la circulation des personnes des véhicules dans les lieux et aux heures fixées par arrêté ;

2° D'instituer, par arrêté, des zones de protection ou de sécurité où le séjour des personnes est réglementé ;

3° D'interdire le séjour dans tout ou partie du département à toute personne cherchant à entraver, de quelque manière que se soit, l'action des pouvoirs publics.

Art. 6- Le ministre de l'intérieure dans tout les cas et, en Algérie, le G.G, peuvent prononcer l'assignation à résidence dans une circonscription territoriale ou une localité déterminée de toute personne résidant dans la zone fixée par le décret visé à l'article 2 dont l'activité s'avère dangereuse pour la sécurité et l'ordre publics des circonscriptions territoriales visées audit article.

En aucun cas, l'assignation à résidence ne pourra avoir pour effet la création de camps où seraient détenues les personnes visées à l'alinéa précédent.

L'autorité administrative devra prendre toutes dispositions pour assurer la subsistance des personnes astreinte à résidence ainsi que celle de leur famille.

Art. 7- Toute personne ayant fait l'objet d'une des mesures prises en application de l'article 5 (3°), ou de l'article 6 peut demander le retrait de cette mesure, sa demande est soumise à une commission consultative comprenant des délégués du conseil général désignés par ce dernier et comportant, en Algérie, la représentation paritaire d'élus des deux collèges.

La composition, le mode de désignation et les conditions de fonctionnement de la commission seront fixés par un règlement d'administration publique.

Les même personnes peuvent former un recours pour excès du pouvoir contre la décision vissée à l'alinéa 1er ci-dessous devant le tribunal administratif compétent. Celui-ci devra statuer dans le mois du recours. En cas d'appel, la décision du conseil d'état devra intervenir dans les trois mois d'appel.

Faute par les juridictions ci-dessus d'avoir statué dans les délais fixés par l'alinéa précédent les mesures prises en application de l'article 5 (3°) ou de l'article 6 cesseront de recevoir exécution.

Art. 8- Le ministre de l'intérieure, pour l'ensemble du territoire où est institué l'état d'urgence, le gouverneur général pour l'Algérie et le préfet, dans le département, peuvent ordonner la fermeture provisoire des salles de spectacles, débits de boisson et lieux de réunion de toute nature dans les zones déterminées par le décret prévu à l'article 2.

Peuvent être également interdites, à titre général ou particulier, les réunions de nature à provoquer ou à entretenir le désordre.

Art.9- Les autorités désignées à l'article 6 peuvent ordonner la remise des armes de première, quatrième et cinquièmes catégories définies par le décret du 18 Avril 1939 et des munitions correspondantes

et prescrire leur dépôt entre les mains des autorités et dans les lieux désignés à cet effet.

Les armes de la cinquième catégorie remises en vertu des dispositions qui précédent donneront lieu à récépissé. Toutes dispositions seront prises pour qu'elles soient rendues à leur propriétaire en l'état ou elles étaient lors de leur dépôt.

Art.10- La déclaration de l'état d'urgence s'ajoute aux cas visés à l'article 1er de la loi du 11 Juillet 1938 sur l'organisation générale de la nation en temps de guerre pour la mise à exécution de tout ou partie des dispositions de la dite loi en vue de pouvoir aux besoins résultants de circonstances prévues à l'article 1er.

Art.11- La loi déclarant l'état d'urgence peut, par une disposition, expresse :

1° Conférer aux autorités administratives visées à l'article 8 le pouvoir d'ordonner des perquisitions à domicile de jour et de nuit ;

2° Habiliter les mêmes autorités à prendre toutes mesures pour assurer le contrôle de la presse et des publications de toute nature ainsi que celui des émissions radiophoniques, des projections cinématographiques et des représentations théâtrales.

Les dispositions du paragraphe 1er du présent article ne sont applicables que dans les zones fixées par le décret prévu à l'article 2 ci-dessus.

Art.12- Lorsque l'état d'urgence est instituée, dans tout ou partie d'un département, un décret pris sur le rapport du garde des sceaux, ministre de la justice et du ministre de la défense nationale, peut autoriser la juridiction militaire a se saisir de crimes, ainsi que des délits qui leur sont connexes, relevant de la cour d'assises de ce département.

La juridiction de droit commun reste saisie tant que l'autorité militaire ne revendique pas la poursuite et dans tout les cas, jusqu'à l'ordonnance prévue à l'article 133 du code d'instruction criminelle. Si, postérieurement a cette ordonnance, l'autorité militaire compétente pour saisir la juridiction militaire revendique cette poursuite, la procédure se trouve, nonobstant les dispositions de l'article 24, dernier alinéa, du code de justice militaire, portée de plein droit soit devant la chambre des mises en accusation prévue par l'article 68 du code de justice militaire, lorsque la chambre d'accusation saisie n'a pas encore rendu son arrêt, soit devant

La juridiction militaire compétente *"ratione loci"* lorsqu'un arrêt de renvoi a été rendu. Dans ce dernier cas, les dispositions de l'alinéa ci-après sont applicable, et il n'y a pas lieu, pour la cour de cassation, de statuer avant

le jugement sur les pourvois qui ont pu être formés contre cet arrêt. Le tribunal militaire est constitué, et statue, dans les conditions fixées aux deux derniers alinéas de l'article 10 du code de justice militaire.

Lorsque le décret prévu à l'alinéa 1er du présent article est intervenu, et pour toute les procédures déférées à la juridiction militaire, les recours en cassation contre les décisions des juridictions d'instruction, y compris l'arrêt de renvoi, sont suspendus et ne peuvent être exercés éventuellement qu'après l'arrêt ou le jugement de condamnation et s'il y a également un pourvoi contre cette décision.

La cour de cassation statue alors par un seul et même arrêt sur tous les moyens.

Art.13 - les infractions aux dispositions des articles 5, 6, 8, 9 et 11 (2°) seront punies d'un emprisonnement de huit jours à deux mois et d'une amende de 5000 à 200.000 FF ou de l'une de ces deux peines seulement.

L'exécution d'office, par l'autorité administrative, des mesurés prescrites peut être assurée nonobstant l'existence de ces dispositions pénales.

Art.14 - Les mesures prises en application de la présente loi cessent d'avoir effet en même temps que prend fin l'état d'urgence.

Toutefois, après la levés de l'état d'urgence, les tribunaux militaires continuent de connaître des crimes et délits dont la poursuite leur avait été déférée.

TITRE II

Art. 15- l'état d'urgence est déclaré sur le territoire de l'Algérie et pour une durée de six mois.

Un décret, pris en exécution de l'article 2, fixera les zones dans lesquelles cet état d'urgence recevra application.

Art.16- l'état d'urgence déclaré par l'article 15 emporte, pour sa durée, application de l'article 11 de la présente loi.

La présente loi sera exécutée comme loi de l'état.

Fait à Paris le 3 avril 1955.

Par le président de la république : René Coty, le président du conseil des ministres,

Edgar Faure

Le ministre de défense et des forces armées,

Pierre Koenig

Le ministre des finances et des affaires économiques,

Pierre Pflinlin

Le ministre des travaux publics, des transports et du tourisme,

Edouard Cormiglion- Molinier

Le ministre de l'industrie et du commerce,

André Moria

Le ministre de l'agriculture,

Jean Sourbet

Le ministre de la santé publique et de la population,

Bernard Lafay

Le ministre de la marine marchante,

Paul Antier

Le ministre des postes, télégraphes et téléphones,

Edouard Bonnefous

WWW. CAIRN.INFO.COM 05 /06/2022.

الملحق 3: ثورة جاك سوستال من موقع هجومات 20 أوت 1955.

net.com. 4/6/2022www.eldjazira

الملحق 4: تعليق جريدة المجاهد على هجوومات 20 أوت 1955.

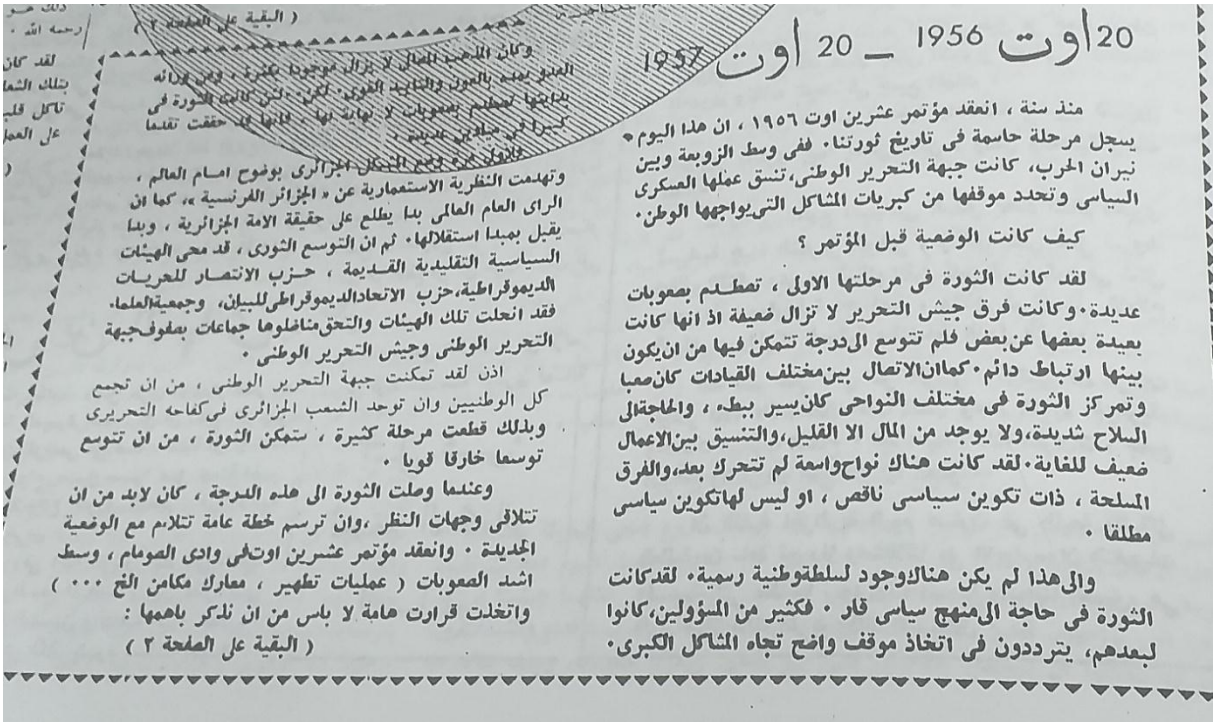

20 اوت 1956 ـ 20 اوت 1957

منذ سنة ، انعقد مؤتمر عشرين اوت ١٩٥٦ ، ان هذا اليوم • يسجل مرحلة حاسمة فى تاريخ ثورتنا • ففى وسط الزوبعة وبين نيران الحرب، كانت جبهة التحرير الوطنى، تنسق عملها العسكرى السياسى وتحدد موقفها من كبريات المشاكل التى يواجهها الوطن •

كيف كانت الوضعية قبل المؤتمر ؟

لقد كانت الثورة فى مرحلتها الاولى ، تصطدم بصعوبات عديدة • وكانت فرق جيش التحرير لا تزال ضعيفة اذ انها كانت بعيدة بعضها عن بعض فلم تتوسع الى درجة تتمكن فيها من ان يكون بينها ارتباط دائم • كما ان الاتصال بين مختلف القيادات كان صعبا وتمركز الثورة فى مختلف النواحى كان يسير ببطء ، والحاجة الى السلاح شديدة، ولا يوجد من المال الا القليل، والتنسيق بين الاعمال ضعيف للغاية • لقد كانت هناك نواح واسعة لم تتحرك بعد، والفرق المسلحة ، ذات تكوين سياسى ناقص ، او ليس لها تكوين سياسى مطلقا •

والى هذا لم يكن هناك وجود لسلطة وطنية رسمية • لقد كانت الثورة فى حاجة الى منهج سياسى قار • فكثير من المسؤولين، كانوا لبعدهم، يترددون فى اتخاذ موقف واضح تجاه المشاكل الكبرى •

وتهدمت النظرية الاستعمارية عن « الجزائر الفرنسية »، كما ان الراى العام العالمى بدا يطلع على حقيقة الامة الجزائرية ، وبدا يقبل بمبدا استقلالها • ثم ان التوسع الثورى ، قد محى الهيئات السياسية التقليدية القديمة ، حزب الانتصار للحريات الديموقراطية، حزب الاتحاد الديموقراطى للبيان، وجمعية العلماء، فقد انحلت تلك الهيئات والتحق مناضلوها جماعات بصفوف جبهة التحرير الوطنى وجيش التحرير الوطنى •

اذن لقد تمكنت جبهة التحرير الوطنى ، من ان تجمع كل الوطنيين وان توحد الشعب الجزائرى فى كفاحه التحريرى وبذلك قطعت مرحلة كثيرة ، ستمكن الثورة ، من ان تتوسع توسعا خارقا قويا •

وعندما وصلت الثورة الى هذه الدرجة ، كان لابد من ان تتلاقى وجهات النظر ،وان ترسم خطة عامة تتلاءم مع الوضعية الجديدة • وانعقد مؤتمر عشرين اوت فى وادى الصومام ، وسط اشد الصعوبات (عمليات تطهير ، معارك مكامن الخ •••) واتخذت قرارات هامة لا باس من ان نذكر باهمها :

(البقية على الصفحة ٢)

جريدة المجاهد السان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، العدد 31، يوم السبت 1 نوفمبر 1957، ص20.

ببليوغرافية البحث

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

1.أفينو باتريك ،بلانشايش جون ،حرب الجزائر ملف وشهادات، الجزء الاول، ترجمة بن داود

1.حربي محمد،الثورة الجزائرية سنوات المخاض ،ترجمة نجيب عياد صالح المثلوثي ،مؤسسة الوطنية الفنون المطبعية وحدة الرعاية ،الجزائر ،1994.

10.بومالي حسن ، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الاولى 1954-1956, منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، (د،س).

11.حماميد حسينة،المستوطنون الاوروبيون و الثورة الجزائرية 1955-1962, منشورات الخبر ، الجزائر ،2007.

12.حمدي احمد ، الثورة الجزائرية والاعلام .ط2,منشورات المتحف الوطني المجاهد ، الجزائر ، 1995.

13.ربير رشيد ، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956-1962، دار الحكمة ،الجزائر العاصمة ،2009.

14.سماعيلي زوليخة ،المولد اسماء ، تاريخ الجزائر مستقبل التاريخ الاستقلال ،دار دزايرانفو،الجزائر ،2013.

15.شرقي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962, ترجمة عمار مختار، دار القصبة النسر والتوزيع ، الجزائر ، 2007.

16.شريط عبد الله ،الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1955,منشورات المتحف الوطني المجاهد ، الجزائر ،1955.

17.شريط لخضر واخرون ، إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، وزارة المجاهد ،2007.

18.عمورة عمار ،موجز في تاريخ الجزائر ،دارالريحانة لنشر والتوزيع ، الجزائر ،2002.

19.عمورة عمار ، الجزائر بوابة التاريخ ،الجزء2, دار المعرفة ، (د،ب)،(د،س).

2.البجاوي محمد، واخرون ، الثورة الجزائرية و القانون ،دار اليقضة العربية، برج عزوز ، (د،س).

2.مولود بلقاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرفة نوفمبر ،دار الأمة الجزائرية ،2007.

20.قنان جمال ،قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، منشورات المتحف الوطني المجاهد,1994.

21.قندل جمال ، اشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954-1962, الجزء2،دار الثقافة ، الجزائر ،(د،س).

22.مناصرية يوسف ،دراسات وابحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة لنشر والتوزيع ،الجزائر ,2013.

23.منغور أحمد ، موقف الراي العام الفرنسي من الثورة التحريرية1954-1962، دار التنوير النسر والتوزيع ، الجزائر،2008.

3.التواتي موسى ، رايح عواد ، هجومات 20اوت 1955, دار اللعب ،الجزائر (د،س).

4.الربيري محمد العربي واخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1955, 2007

5.الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الاول ، دار البعث، قسنطينة ،1984.

6.الربيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، الجزء2، من منشورات اتحادث الكتاب ، المغرب 1999.

7.الكبالي عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية ، جزء3 ، المؤسسة الحربية بدراسة والنشر ، (د،ب)،(د،س).

8.بوحوش عمار، التاريخ السياسي الجزائر من البداية لغابة 1962, دار الغرب الاسلامي ، بيروت 1997.

9.بونوة احمد بن محمد، هجومات 20اوت 1955, جمعية التفوق الثقافي، الجزائر ، 2015.

سلامنية.

المراجع:

المصادر بالفرنسية.

1.AbbasFarhat ,Autopsie d'une guerre,live édition,Alger 2011.

المراجع بالفرنسية :

1.Courriere Yves,Laguerre d'Algérie"les fils de Toussaint",édition casbah,Alger,2008.

المجلات:

.2جريدة المجاهد السان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، العدد 31، يوم السبت 1 نوفمبر 1957، ص20

1.البصائر ، لسان حال جمعية العلماء المسلمين ، العدد312, 1955/4/1 ،طبعة خاصة بوزارة المجاهد، دار الغرب الاسلامي، 2006.

3.عسال نورالدين ، جرائم فرنسا ابان الثورةالتحريرية بين مسؤولية الدولة والفعل المعزول، الجلة الخلدونية ،المجلد 9، العدد1، 2016/6/11.

4.قبايلي امال ، قانون حالة الطوارئ في الجزائر سنة 1955 ،مجلة البصائر ،المجلد 10 ،العدد17 ،2008/4/10.

5.معمر عبد الله ناصري ،نماذج من إستراتيجية الفرنسية ضد الثورة التحريرية بمنطقة الاوراس 1954-1956 ،مجلة الدراسات والبحوث الانسانية ، المجلد2، العدد8، سبتمبر 2018.

6.هاشمي كوثر ، موقف المستوطنين الاوروبيين من اندلاع الفاتحة من نوفمبر ،مجلة البحوث التاريخية، مجلد4، العدد2 ،2020/9/20.

الرسائل الجامعية :

1 أعرب مراد، خطة سوستال لمواجهة الثورة، 1955، مذكرة لنيل شهادة الماجيستار، فرع تاريخ الثورة الجزائرية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-

2.هاشمي كوثر ،الحاكم العام جاك سوستال و الثورة الجزائرية ،1955-1962, اطروحة لنيل شهادة الدكتورة في التاريخ العام ، جامعة قالمة ،2016 -2018.

2002، ص 19.

الحوليات :

1.شبوب محمد ، محمد بن موسى ، سياسة جاك سوستال الفضاء على الثورة التحريرية 1955-1956،حوليات جامعة قالمة العلوم الانسانية والاجتماعية ،العدد26، جوان 2019.

موقع إلكتروني:

net.com .4/6.2022www.eldjazira

WWW. CAIRN.INFO.COM 05 /06/2022.

الفهارس

فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
ابن جلول	52
احمد فرنسيس	52
أدغارفور	56-34-15
اسبرایر	25
بار لانج	36
باردو	25
بلاستيت	24
بلخي	48
بورجو	23
بورجيس مونري	49
بوير جانز	50
جاك جولي	32
جاك ديكلو	48
جاك سوستال	54-50-44-42 -34-32-31-30
جاك شوفالي	24-13
جنيتون	49
جول رومان	15
الدكتور ابن سالم	52
ديغول	14
روجي ليونار	9 – 10
رومير مارتر	50
ريني مايار	50-23
زيغود يوسف	39
سارتر	15
سوزيني	18
عبان رمضان	54-53
فاسنان مونتاي	32
فالون	48
فانون	25-24
فرانسوا كويلسي	24
فرحات عباس	53-52-21
فرونسوا اميتران	12-9

كاتروا	46
كوليج درافوانس	30
مارشال بيتان	48
الماريشال جوان	56
ماندیس فرانس	49-34-31-11-10-9
مصالي الحاج	24
ميشال دوبري	14
نيقلاب	24
اليس سبورتيس	47

فهرس الملاحق

عنوان الملاحق	الصفحة
الملحق 1: منشور عبا رمضان الموجه للمناضلين و الجماهير بتاريخ الفاتح من أفريل 1955	63 – 64
الملحق 2: نص قانون حالة الطوارئ 03 أفريل 1955	65 – 69
الملحق 3: ثورة جاك سوستال من موقع هجومات 20 أوت 1955	70
الملحق4: تعليق جريدة المجاهد على هجومات 20 أوت 1955.	70

العنوان	الصفحة
مقدمة البحث	أ – ز
الفصل الأول: اندلاع الثورة و الردود الأولى للسلطات الاستعمارية	
المبحث الأول: ردود الفعل الرسمية الفرنسية	**09**
1-الردود الفعل الرسمية الفرنسية	**09**
أ) رئيس الحكومة العامة " روجي ليونار"	9 – 10
ب)الرئيس الفرنسي " منديس فرانس"	10 – 12
ج) وزير الداخلية الفرنسي " فرانسوا ميتران"	12 – 13
د) رئيس البرلمان " جاك شوفالي"	13
2-ردود فعل البرلمان الفرنسي	14
أ) موقف حزب شيوعي	14
ب)موقف بعض الشخصيات	15
3- مواقف النخبة	15
جون رومان	15
جون بول سارتر	15
المبحث الثاني: ردود فعل الصحافة الفرنسية	16
▪ جريدة لومانتي	16
▪ جريدة لوماند	16 – 17
▪ جريدة لوفيغارو	17 – 18
▪ جريدة echo d’alger	18- 19
▪ صحيفة لادياش كوتيديان	19
▪ صحيفة echo d’oran	19 – 21

المبحث الثالث: موقف المستوطنين من اندلاع الثورة	21
1. موقف نواب البرلمان الفرنسي	25 – 21
2. موقف المستوطنين المدنيين الأوروبيين	27 – 25
الفصل الثاني: جاك سوستال و اصدار قانون حالة الطوارئ	
المبحث الأول: جاك سوستال على رأس الحكومة العامة في الجزائر	30
▪ تعريف جاك سوستال	31 – 30
▪ جاك سوستال حاكم عام في الجزائر	33–31
المبحث الثاني: إصدار قانون حالة الطوارئ وأهم بنوده	33
1. إصدار قانون حالة الطوارئ والمصادقة عليه	36–33
2. أهم بنود قانون حالة الطوارئ	38 – 36
المبحث الثالث: تمديد قانون حالة الطوارئ	39
هجومات 20 اوت 1955 ودورها في تمديد قانون حالة الطوارئ	40 – 39
1. أبعاد الهجومات	40
2. أهم نتائج داخلية وخارجية للهجومات	42 – 41
3. ردود فعل الإدارة الفرنسية من الهجومات	43 42
الفصل الثالث: المواقف الفرنسية والجزائرية من القانون وانعكاساته	
المبحث الأول: المواقف الفرنسية من القانون	46
1. المعارضين	49 – 46
2. المؤيدين	50–49
3. موقف المستوطنين	51 – 50
المبحث الثاني: المواقف الجزائرية من قانون حالة الطوارئ	52
1. ابن جلول	52
2. فرحات عباس	53 – 52
3. عبان رمضان	54 – 53

4. جمعية علماء المسلمين	55
المبحث الثالث: نتائج و انعكاسات قانون حالة الطوارئ	57 – 56
الخاتمة	58
ملاحق البحث	68 – 60
بيبليوغرافيا البحث	74– 70
الفهارس	
فهرس الأعلام	
فهرس الملاحق	
الملخص	

الملخص

ملخص:

أثر اندلاع الثورة التحريرية اختلفت تفسيرات وردود فعل الفرنسيين وكانت كلها تصب في مصب واحد وهو التقليل من خطورة الوضع القائم في الجزائر حيث اعتبرها مجرد تمرد وخروج على القانون ومع فشل الآلة العسكرية في تحقيق اهدافها للقضاء على كيان امة و شعب الجزائر وفي هذا الضرف الحرج والاستثنائي عيينا جاك سوستال حاكم عام على الجزائر الذي اتبعا سياسة الاصلاحات والتشريعات اهمها قانون حالة الطوارئ الذي قدمه للبرلمان الفرنسي والذي تم المصادق عليه في3 افريل 1955 لتدعيم الجهاز القمعي في الجزائر والذي تم تمديده الى 6 اشهر إضافة وتعميمه على كامل التراب الجزائري كرد فعل على هجومات الشمال القسنطيني 20اوت 1955 الى ان هذا الاخير فشل في تحقيق غياته وأهدافه لكبح لهيب الثورة ودليل ذلك امتداد وتوسع الثورة من الارياف الى المدن.

Summary:

After the outbreak of algeria the liberation revolution, the interpretations and reactions of the French differed, and they all led to one goal, which is to reduce the seriousness of the current situation in Algeria, as he considered it a mere rebellion and lawlessness, and with the failure of the military machine to achieve its goals to eliminate the entity of the nation and the people of Algeria, and in this critical and exceptional circumstance in our eyes Jacques Soustal, Governor-General of Algeria, who followed the policy of reforms and legislation, the most important of which is the state of emergency law that he submitted to the French Parliament, which was ratified on April 3, 1955 to strengthen the repressive apparatus in Algeria, which was extended to 6 months and circulated throughout the Algerian territory in response to the attacks of North Constantine 20 August 1955 that the latter failed to achieve his absences and goals to curb the flames of the revolution, and the evidence for this is the extension and expansion of the revolution from the countryside to the cities.